الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

معوقات التنمية في المجتمع المحلي

-دراسة ميدانية حول حي سيدي مستور-الوادي-

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطلبة:

- قسوم نجيب
- بلقاسمي عثمان

إشراف الدكتور :

- هويدي عبد الباسط

الموسم الجامعي: 2019/2018

شكر وعرفان

في البداية أشكر الله سبحانه وتعالى الذي شرح صدري، وأنار عقلي ويسر أمري فالشكر والحمد لله على نعمه.

أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى الدكتور لهويدي عبد الباسط والذين تفضلوا باشرافهم على هذه المذكرة ولم يبخلوا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم ووقتهم فجازاهم الله خيرا على كرم عطائهم ونصحهم، وتتسع قائمة الشكر للجميع ولكن نستسمح أهل الفضل وهم كثيرون.

فشكرا لكل من ساعدوني من أساتذة وأصدقاء على إنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

الحمد لله ومهما حمدناه لن نستوفي في حدود الصلاة والسلام على خير المرسلين نهدي ثمرة جهدنا هذا العمل المتواضع إلى من يحمل صدادة إهدائي وطني الغالي الجزائر.

إلى من اشتروا راحتنا وسعادتنا بتعبهم وشقائهم إلى أغلى اسم نطقت به السنتنا " **أمهاتنا** "

إلى من كان لنا بمثابة الشمعة التي تحترق لتنير طريق دربنا إلى نعم المثل ونعم القدوة " **آبائنا** "

لكما يا أغلى ما أملك في الحياة الوالدين الكريمين

إلى كل الذي وجهنا عند الخطأ وشجعنا عند الصواب ولم يبخل بشيء لأستذتنا الأكارم إلى كل أفراد عائلتي بدون استثناء إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء وكل من أعرفهم من قريب أو بعيد

إلى أعز الأصدقاء والصديقات

إلى أعلى الإخوة والأخوات

إلى جميع أصدقاء الجامعة

فهرس المحتويات

الموضـــــــــوع	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
ملخص	
مقدمة	
الفصل الأول:الإشكالية وإعتباراتها	
أولا: الإشكالية	01
ثانيا:الفرضيات	02
ثالثا:أسباب ودوافع اختيار الموضوع	02
رابعا:أهمية الدراسة :	03
خامسا :أهداف الدراسة	03
سادسا:تحديد بعض المفاهيم للدراسة	04
سابعا:الدراسات السابقة	08
الفصل الثاني: المجتمع المحلي	
اولا: تعريف المجتمع المحلي ومكوناته:	12
ثانيا:أبعاد المجتمع المحلي	14
ثالثا: نماذج واستراتيجات تنمية المجتمع المحلي	15
رابعا :أهداف تنمية المجتمع المحلي	17
الفصل الثالث: معوقات التنمية المحلية	
أولا: مفهوم التنمية	21
ثانيا: تعريف التنمية المحلية	22
ثالثا: أبعاد التنمية المحلية	23
رابعا: الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية	25
خامسا: معوقات التنمية	29
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة	
أولا: مجالات الدراسة	40
ثانيا: مجتمع البحث وعينة الدراسة	41
ثالثا: منهج الدراسة	42

رابعا: أدوات جمع البيانـات	44
الفصل الخامس: دراسة ميدانية	
مناقشة وتحليل نتائج الدراسة	52
تحليل الفرضيات	63
تحليل الفرضية العامة	66
توصيات واقتراحات	67
قائمة المصادر والمراجع	70
الملاحق	71

فهرس الجداول

	الجدول	الصفحة
01	يمثل ضعف العلاقات المشتركة بين أفراد المجتمع المحلي	52
02	يمثل ضعف تنمية طاقات الفرد.	52
03	يمثل تغير في البناء الاجتماعي.	53
04	الموروث الثقافي للمجتمع	53
05	يمثل عدم المبالات من الأفراد بالتنمية.	53
06	يمثل التمسك بالقديم والخوف من التجديد.	54
07	يمثل دخول ثقافات أخرى أجنبية للمجتمع المحلي.	54
08	يمثل قلة الكفاءة السياسية لإدارة التنمية.	55
09	يمثل عدم دراسة المخططات التنموية السياسية.	55
10	يمثل غياب حس المسؤولية لدى بعض الساسة.	56
11	يمثل الهوة بين المجتمع والإدارة.	56
12	يمثل مخططات التنمية السياسية وطبيعة أفراد المجتمع.	57
13	يمثل جهل بعض أفراد المجتمع المحلي بحقوقه السياسية.	57
14	يمثل دكتاتورية وتسلط المسؤولين السياسين.	57
15	يمثل قلة المشاريع الاستثمارية.	59
16	يمثل ضعف الدخل القومي للبلد.	59
17	يمثل قلة تعدد قطاعات المداخيل للمجتمع المحلي.	60
18	يمثل عدم المساواة في تموين بعض القطاعات.	60
19	يمثل عدم حنكة الخبراء الاقتصاديين.	61
20	يمثل النمو الديمغرافي.	61
21	يمثل ضعف الدخل الفردي للشخص	62
22	إحصائية المحور الأول.	63
23	إحصائية المحور الثاني.	64
24	إحصائية المحور الثالث.	65
25	إحصائية الفرضية العامة.	66

ملخص

هدفت الدراسة الى الكشف عن أهم معوقات التنمية الاجتماعية، والسياسية، ولاقتصادية للمجتمع المحلي ولتحقيق الهدف المرجو اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من خلال جمع البيانات واستخلاص دلالاتها وتعميمها على الظاهرة المدروسة حيث اعتمدنا فى دراستنا على الملاحظة والاستبيان باعتبارها أكثر الأدوات ملائمة لموضوع دراستنا، حيث قسمنا دراستنا الى ثلاث محاور رئيسية وهى معوقات، اجتماعية و معوقات سياسية، ومعوقات اقتصادية وللتحقيق من فرضيات الدراسة تم استخدام طريقة النسب المؤوية والتكرارات المطلقة

وقد تو صلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ✓ ثبت ان توارٍ الموروث الثقافي والإجتماعي له دور فى عدم نجاح التنمية الاجتماعية.
- ✓ توجد معوقات سياسية تكبح سيرورة التنمية السياسية للمجتمع المحلى.
- ✓ التنمية لاقتصادية تواجه معوقات داخل المجتمع المحلي.

Abstract

The study aimed at uncovering the most important obstacles to social, political and economic development of the local community and to achieve the desired goal. The study relied on the descriptive approach by collecting data and drawing its conclusions and disseminating them to the studied phenomenon. In this study we adopted the observation and questionnaire as the most appropriate tools for the subject of our study. We studied three main axes: social obstacles, political obstacles, economic constraints, and to investigate the hypotheses of the study.

The study has reached the following results:

• Cultural heritage has been found to play a role in the lack of success of social development.

• There are political obstacles that inhibit the political development process of the local community.

•Economic development is fraught with obstacles within the local community

مقدمة

تعد مسألة التنمية من القضايا الاستراتيجية التي حظيت باهتمام تعد مسألة التنمية من القضايا الاستراتيجية التي حظيت باهتمامالساسةوالباحثين في حقول معرفية مختلفة؛ في مجالات الاقتصاد والإدارة، وعلم الاجتماع،و المناجمنت..الخ، هذا إلى جانب جعلها أولوية في برامج وسياسات المنظمات العالمية والإقليمية، وجدير بالإشارة إلى أن التنمية أضحت أكثر من أي وقت مضى مطلبا أساسيا لتحقيق وتلبية احتياجات الأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية؛ خاصة إذا تعلق الأمر بمن يعانون من الفقر والهشاشة والهامشية الاجتماعية بالمجتمعات المحلية، وهذا ما جعل معظم المجتمعات والهيئات الدولية والإقليمية توجه جهودها التنموية إلى هذه المجتمعات بخلق فرص استثمار حقيقية تأخذ في الحسبان أهمية التنمية البشرية الاجتماعية في المقام الأول، بمراعاة الخصوصيات الثقافية والإمكانات الاقتصادية المتاحة بالمجتمع المحلي، وفق سياسة واستراتيجية تنموية تشاركية، بمرافقة مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة وإسهام مختلف الفواعل المحلية افراد ومؤسسات وهيئات المجتمع المدني وذلك بغية الاسهام في التنمية المحلية والوطنية غير أن تحقيق الاهداف التنموية بتالمجتمع المحلي عادة مايطدم بعديد من المعوقات على مستوبات متعددة اقتصادية اجتماعية سياسية وبيئية مما يستدعي ايجاد اليات وسبل تجاوز هذه المعضلات بخلق بيئة مناسبة سيما على المستى الاجتماعي اين يصب الاهتمام على تنمية الروابط والعلاقات الاجتماعية القائمة بين افراد المجتمع المحلي والعمل على ترقية مستوى الخدمات وتلبية حاجياتهم المختلفة وغرس روح الانتماء لديهم بوعي ايجابي للاسهام والمشاركة في الفعل التنموي المحلي والوطني.

الفصل الأول
الإشكالية وإعتباراتها

أولا: الإشكالية

لقد لجأ العلماء في العالم إلى دراسة واقع مجتمعات دولها، لتضع يدها على مواطن الضعف والتخلف وأكثر المجتمعات التي تحتاج التطوير هي مجتمعات الدول النامية التي تفتقر إلى الكثير من مقومات الحياة السليمة الباعثة على النجاح والتقدم ، لذلك كان لمفهوم تنمية المجتمع المحلي صدى كبير عند الدارسين والاجتماعيين والسياسيين وذلك لأن المجتمع المحلي هو المجتمع الذي تقوم عليه الدولة وعند تقديم المساعدة لهذا المجتمع ليتطور ويتقدم فإن ذلك يضمن تطور الدولة وتقدمها ، فتنمية المجتمع المحلي عبارة عن أسلوب للتعاون بين أبناء المجتمع الواحد من أجل النهوض به من جميع الجوانب منها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكن هذه الجوانب تحتاج إلى كسر العديد من المعوقات التي تواجهها فالجانب الاجتماعي تلف به الكثير من المعوقات، منها الثقافية التي تتمثل في الموروثات الاجتماعية البالية التي تعيق أي تطور تقف في وجه الحداثة والازدهار والتمسك بالماضي وتخلفه حيث نتج عن هذا مشاكل تنموية وإدارية لدى صناع القرار، والتي تعيق العمل في هذا الجانب وتتمثل في تركيز كبار المسؤولين وصناع القرار في الدولة على مصالحهم الشخصية بدلا من مصالح الدولة أما المعوقات السياسية تختلف عن الاجتماعية فالسياسية تتمثل في عدم الحرية السياسية وضعف القدرة على اتخاذ القرار ناهيك عن المعوقات الأساسية للتنمية المستدامة حيث لا يمكن القيام بالتنمية المحلية للمجتمع دون مقومات اجتماعية وسياسية واقتصادية حيث تلعب هذه المقومات دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية ، خاصة عند عنصر الشباب ومن خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤل الرئيسي :

هل المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لها اثر على ضعف تنمية المجتمع المحلي ؟

تحت هذا التساؤل الرئيسي تندرج عدة أسئلة فرعية منها :

- هل توارِ الموروث الاجتماعي والثقافي له دور في عدم إنجاح التنمية في المجتمع المحلي ؟
- التسلط السياسي وعدم الحرية السياسية وضعف القدرة على اتخاذ القرار يمس بوتيرة التنمية في المجتمع المحلي؟
- هل سياسة التخطيط الاقتصادي المنتهجة دور في إنجاح التنمية المحلية ؟

ثانيا:الفرضيات:

1. توار الموروث الاجتماعي والثقافي له دور في عدم نجاح التنمية في المجتمع المحلي .
2. التسلط السياسي وعدم الحرية السياسية وضعف القدرة على اتخاذ القرار يمس بوتيرة التنمية في المجتمع المحلي .
3. عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي للدولة له تأثير على تنمية المجتمع المحلي .

ثالثا:أسباب ودوافع اختيار الموضوع

- **الأسباب الذاتية :**

- اهتمامنا الشخصي بمعوقات التنمية بالمجتمع المحلي له إبعاد لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية والحياة الكريمة للمجتمع .
- محاولة رفع مستوى كفاءتنا المنهجية والموضوعية باعتبار أن الممارسة العلمية للبحث تثري معارفنا وتدربنا على التحكم في أدوات وأساليب البحث العلمي .

- **الأسباب الموضوعية :**

- نقص الدراسات المقدمة حول هذا الموضوع رغم أهميته.
- حداثة الموضوع في بعده السوسيولوجي .
- لقد أصبح تنمية المجتمع المحلي إحدى مواضيع الساعة الهامة ،حيث أصبحت تحل حيزا مهما من برنامج الدولة والتي صنفتها كأحد أهم الأولويات في سياستها العامة .
- محاولة في الوصول إلى نتائج يمكن على غرارها صياغة توصيات تستفيد منها الجهات المسؤولة على معرفة أسباب معوقات التنمية في المجتمع المحلي وتعريفها بالاحتياجات والاهتمامات الحقيقية للمجتمع .

رابعا:أهمية الدراسة :

- تعتبر تنمية المجتمع المحلي مطلبا شرعيا لكافة الأفراد خاصة الدول المتخلفة .
- يمثل رصيدا معلوماتيا عن الدور الفعال لتنمية وتطوير المجتمع المحلي ، وذلك بتحسيس نوعية الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .
- يمكن لهذا الموضوع أن يساهم في زيادة الاهتمام بموضوع تنمية المجتمع المحلي والوقوع على أهم المشاكل والصعاب .

خامسا :أهداف الدراسة

في ضوء الكتابات النظرية الميدانية حول القضية البحثية والمتعلقة بالمعوقات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأثرها على فعالية تنمية المجتمع المحلي تهدف الدراسة الحالية إلى مجموعة من الأهداف وهي :

- خلق الرغبة في التغيير من خلال إيضاح عدم الرضا عن الوضع القائم وإيجاد أدوار اجتماعية جديدة لأفراد المجتمع ليتم تغييره من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .
- تحسين التعليم والوضع الاجتماعي لمساعدتهم في حل مشكلاتهم
- حل المشكلات الناتجة عن التنمية الاقتصادية كالانتقال من المجتمع الريفي إلى الحضري.
- غرس القيم والاتجاهات السياسية الإيجابية كالتعاون وأداء الواجبات الوطنية والخضوع لها وترسيخ فكرة أن التغيير مسؤولية الجميع .
- تدعيم الحياة داخل الأسرة الواحدة لتزيد من تمسكها واستقرارها وتعاون أفراد الأسرة فيما بينهم لنجاح التنمية بجميع أركانها .
- تعزيز دور الديمقراطية في الدول النامية سياسيا مما يؤدي إلى دعم دورها في اتخاذ القرار .
- متابعة أهم العوامل التنموية التي تساعد في تطبيق مجموعة من السياسات المعاصرة.

- خلق تنمية مستدامة ومتواصلة داخل المجتمع المحلي.

سادسا:تحديد بعض المفاهيم للدراسة

المعوقات:

يشير مصطلح المعوقات في اللغة إلى معاني :عوق، عاق، إعاقة أي صرفه وثبطه وأخره عنه.

كذلك فهي مأخوذة من أعاق، عوق، نقول أعاقه عن الشيء أي صرفه وأخره عنه، ، نقول عاقني عن الوجه الذي أردت، عائق وعاقتني العوائق، وعاقه عن الشيء أي منعه وشغله عنه.

وجدير بالذكر أن أول من استخدم هذا المفهوم هو روبرت ميرتون ، حيث نعته بالخلل الوظيفي، وعليه فهو" نتيجة تترتب على وجود أحد جوانب النسق الاجتماعي، وينظر إليها باعتبارها مهددة أو معوقة لتكامله، أو توافقه أو استقراره، ويلاحظ أنّ ما قد يحكم عليه بأنه معوق وظيفي لجزء معين من أجزاء النسق، قد ينظر إليه على انه وظيفي بالنسبة لجزء آخر، مثال على ذلك انه قد ينظر إلى وجود بعض المعتقدات في أحد الأنساق الطبقية الاجتماعية، على أنّها وظيفية بالنسبة للطبقة العليا، ولكنها تكون معوقة وظيفيا بالنسبة للطبقة الدنيا ،.وما يمكن أن نستشفه من تعريف ميرتون لهذا المفهوم أنه يحمل في نظره مدلولين؛ فقد يكون ايجابيا بالنسبة لنسق معين، في حين أنه يصنف على أنه محمول سلبي عكسي للنسق الأخر، هذه الثنائية في المدلول تحيلنا إلى جانب غاية في الأهمية يتعلق بالرؤية الإدراكية على المستوى التصوري للفعل من جهة، ومن جهة ثانية على القدرة العملية المتجاوزة لحدود ومثبطات ما يعتقد أنه حاجزا أو معوقا .

التعريف الاجرائى للمعوقات

بأنها" :جملة الحواجز التي تحول دون إنجاز المراد من الأهداف(التنمية الاجتماعية المحلية)التي يسعى إليها النسق(المجتمع المحلي)،تأخذ بعدين بنائي ووظيفي، تشمل الجوانب المادية، والتشريعية، وحتى الثقافية والمعنوية، والتي يجب تذليلها لتحقيق التنمية الاجتماعية المحلية المرغوبة.[1]

[1] مجلة تنمية الموارد البشرية –المجلد07/العدد الثاني –ديسمبر 2016

مفهوم التنمية

تعتبر المفاهيم أو المصطلحات تصورات وتجريدات ذهنية يضعها العلماء للتعبير عن أفكارهم حول الواقع ومظاهره ، ومفهوم التنمية كغيره من المفاهيم لا يخرج عن هذا الإطار أوالمضمون، حيث تغيرت وتعددت أبعاده ومستوياته، وذلك تبعا لمستجدات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد بدأت التنمية كمفهوم نظري وتطبيق عملي على مسرح الفكر العالمي بوصفه إدارة أو كوسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف والسعي إلى تبني بعض خصائص المجتمعات المتقدمة.

وعلى الرغم من شيوع المصطلح والاهتمام به فإن مفهومه لا يزال محاطا بالإلتباس لتعدد وتباين الاتجاهات النظرية الخاصة به ، حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية بناء على البعد الإقتصادي، وفريق آخر ركز على الجانب الإجتماعي، وهناك من اعتمد في تحليلاته لهذا المفهوم على البعد الثقافي أو اللغوي،...الخ، ويتضح من هذا أن مفهوم التنمية نال اهتمام الكثير من علماء الإقتصاد والإجتماع والسياسة والسكان وأصبح ينظر إليه الآن من الناحية الشمولية خاصة بعد التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع الدولي، وأن التركيز على بعد أو جانب واحد من جوانب التنمية لا يفيد المجتمع بالمعنى الشامل، ذلك لارتباطها بكافة المجالات حيث تعمل على ربط الوسائل بالأهداف.

لغة:

التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلا نقول:

نما المال أي ازداد وكثر، التنمية تدل على الزيادة كما وكيفا، وقد برز المفهوم بداية في علم الإقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية اتجاه الديمقراطية،

هذا المفهوم يعني من الناحية اللفظية شيئا واحدا وهو التعبير المرتبط بالزيادة في شيء ما عبر حد معين في وقت معين، وغالبا ما يتم التفرقة بين التنمية والنمو[1].

اصطلاحا:

أثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل على جميع المستويات(النظرية والعلمية التطبيقية)،وتحمل المؤلفات السياسية والإقتصادية و الإجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح،وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها،ومنه يصبح مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات،ومن أهم التعاريف لهذا المصطلح ما نذكره فيما يلي:

تعريف أحمد رشيد :هي عملية تغيير في البنية الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة، لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، بمعنى أن أية تنمية يقصد بها الإرتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية.

تعريف علي غربي :التنمية هي عملية معقدة وشاملة، تضم جوانب اقتصادية،اجتماعية، سياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة.

تعريف الدكتور كاسر منصور :التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان وتحريره وتطويره.

تعريف الدكتور محمد شفيق :التنمية تعني عمليات مخططة وموجهة تحدث تغيرات في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الإستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة.

[1] نفس المرجع السابق

التعريف الإجرائي للتنمية المحلية

التنمية هي عبارة عن عملية تدخلية أو هي تدخل إداري من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات، وهي تغيير إيجابي يهدف إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

مفهوم المجتمع المحلي

جدير بالإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المحلي ارتبط شأنه في ذلك شأن معظم المفاهيم السوسيولوجية بدلالات شتى ، ويمكن التعرض لأهم تعريفاته كما يلي:

–عرف المجتمع المحلي بأنه" :الوحدة الاجتماعية التي يشترك أعضاؤها في مجموعة من المصالح المشتركة، تجمعهم قيم عامة وشعور بالانتماء بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة، وفي هذا المجتمع يقضي الفرد حياته كلها ويقوم هذا **المجتمع على أساسين:**

الأساس الإقليمي و الشعور المشترك المنبثق عن المصالح ووحدة المصير بالإضافة إلى التفاعل"

–ويشير كنجزلي دافيد للمجتمع المحلي":بأنه ليس من قبيل الصدفة أن يتجمع الأفراد مع بعضهم البعض ليطوروا مجتمعات محلية لهم، إن اقترابهم من بعضهم البعض مكانيا، يمكنهم من الاحتكاك والاتصال، ويضمن لهم الحماية و الأمن، كما يسهل عملية تنظيم الجموع البشرية وتكاملها.

– ويعرفه روبرت بارك" :إن المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية، وأن المدن الصغرى والكبرى والقرى، بل والعالم بأسرها تعتبر كلها رغم ما بينها من الاختلافات في الثقافة والتنظيم والمصالح ..الخ،مجتمعات محلية في المقام الأول.

كما يعرف المجتمع المحلي أيضا :بأنه مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبيا، ويتقاسمون نمطا مشتركا في الحياة كما يشير أيضا إلى أنه عبارة عن "تجمع بشري يضم أفرادا

يشتركون في نفس الممارسات والتاريخ واللغة المشتركة وتنظمهم قوانين وضوابط واضحة، ومن[1] هذه التعريفات يجدر بنا القول أن مفهوم المجتمع المحلي مرتبط بزاويتي نظر الأولى تعكس تصور مرتبط بالتواجد الجغرافي لعدد من الأفراد، هذا التواجد تتمظهر فيه عديد التفاعلات البينية المولدة لأحاسيس ومشاعر مشتركة هادفة لتحقيق الأمن والحماية ، أما وجهة النظر الثانية فتؤكد على الحتمية التشاركية صمام الأمان لاستمرارية الحياة بما يخدم ويحقق مصالح وأهداف جميع أفراد المجتمع المحلي بكل خصوصياته الثقافية الاجتماعية والاقتصادية.

[1] عبد القادر خريبش، التحليل الإستراتيجي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 6جوان 2006 ، جامعة باتنة،ص56.

سابعا:الدراسات السابقة

الدراسات العربية :

وتمثلت في دراسة الباحث محمود ثابت وشملت موضوع تنمية المجتمعات المحلية مع دراسة ميدانية بكلية الاداب جامعة اسيوط عام 1998 .

وقد تناولت هذه الدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية بمدينة جهينة وأثر الثقتافة السائدة فيها على التنمية فيما ذلك التقاليد الاعراف الاجتماعية والقيم والعادات المكتسبة وذلك قصد تحضير وتهيئة الظروف الملائمة لتنقيذ برامج التنمية .

والفروض التي اقترحها الباحث لبحثه جاءت على النحو التالي :

1-هناك علاقة بين شدة التمسك ببعض التقاليد ودرجة انتشر الامية كعائق من عةائق التنمية.

2-هناك علاقة بين شدة التمسك ببعض التقاليد المتصلة بأوجه الاتفاق المظهري من الدخل الاسري التي تتأثر به برامج التنمية .

3-هناك علاقة بين بعض الاتجاهات السائدة في مجتمع الدراسة وعدم امكان تمويل برامج التنمية .

وخلصت الدراسة الى جملة من النتائج منها :

1-اوضحت الدراسة ان بعض التقاليد والعادات الاجتماعية المنتشرة في مجتمع ابحث تؤثر بدرحة كبيرة على عملية التنمية .

2-ان الانماط السلوكية لها تأثير على الدخل الاسري من ناحية وعللى التنمية في مجتمعات أخرى في المجتمعات النامية .

3-وجود علاقة بين البعض المجتمعات السائدة وعدم امكان تمويل برامج التنمية وقد كشفت الدراسة بأن هناك اتجاه سائد نحو زيادة حجم الاسرة وعدم الرغبة في تنظيمها .

الدراسات الاجنبية :

وهي الدراسة التى قام بها قسم تنمية المجتمع بجامعة **ألنيوي** حيث قام باجراء دراسة مسحية على عينة من تسعة وعشرون مجتمع محلي بالولاية استهدفت عملية تقويم برامج تنمية المجتمع بها وأسلوب ماركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار بالولاية .

واعتمدت الدراسة في توجهاتها النظرية على نموذج التنمية المحلية الذي وضعه **Routhman** سنة **1970** .

وأسلوب الدراسة الذاتية Self – study لتنمية المجتمع الذي وضعه Brayn سنة **1963** وطوره تلاميذه ريتشلرد ،بوسطن ويؤكد **VOTH**في هذه النظرية على أن أهداف تنمية المجتمع عادة ماتنقسم الى نوعين: العملية والمحتوى.

نتائج الدراسة :

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان هذه المجتمعات النامية التي تنفذ برامج للتنمية كانت نسبة المشاركين فيها من الاهالى اكثر وأكبر استجابة ، وبالتالي تطورت ةارتفعت فعالية الخدمات بها أكثر من المجتمعات المحلية التي تنفذ برامج التنمية .[1]

[1] VOTH ED an evaluation of comminy development programs in illenois ; social forces; vol.53N4 USA. JUIN.1975.P.P¨635-646

الفصل الثاني
المجتمع المحلي

تمهيد

يمثل المجتمع المحلي جماعة من الأفراد مكتفية بذاتهاحيث يبحث معضم افراده على رغد العيش ولا يمكن هذا لا عن طريق سبيل الى احداث ثورة تشمل كل المجالات او بلاحرى القيام بتنمية محلية تشارك فيها جميع لاطراف. ففي إطار المجتمع المحلي وحدوده يعتمد الأفراد على بعضهم للقيام بالوظائف الأساسية. كما ترتبط الأهداف الجمعية والنشاطات الفردية بتنوع واسع النطاق، من الاحتياجات والمصالح والاهتمامات التي لا يمكن لمؤسسة أو تنظيم بعينه مهما كبر أن يواجهها أو يشبعها. فالمجتمع المحلي . كما رأى روبرت ماكيفر . باستطاعته أن يستوعب حياةالفرد كلها داخله. ففي الوقت الذي لا يستطيع الفرد أن يقضي حياته داخل مصنع أو تنظيم، فإنه يستطيع أن يفعل ذلك في قبيلة من القبائل، أو في إحدى المدن. فكأن المعيار الأساسي للمجتمع المحلي، إذن، هو قدرته على أن يستوعب داخل حدوده كل حياة الفرد وعلاقاته الاجتماعية وأوجه نشاطه.

اولا: تعريف المجتمع المحلي ومكوناته:

– تعريف المجتمع المحلى اصطلاحا

كلمة مجتمع مشتقة من اللغة الفرنسية القديمة communié والتي هي مشتقة من communitas اللاتينية وهو مصطلح واسع للزمالة أو المجتمع المنظم، لقد ارتبط مفهوم المجتمع المحلي شأنه في ذلك شأن معظم المفاهيم السوسيولوجية التي اشتقت منه لغة الحياة اليومية بمعاني كثيرة ومتعددة،وتنقسم التعريفات إلى قسمين رئيسيين:

تعريفات وجهات النظر التقليدية أو الكلاسيكية:

– تعريف روبرت ماكيفر : المجتمع المحلي هو وحدة اجتماعية تجمع بين أعضاءها مجموعة من المصالح المشتركة، وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء، بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة[1].

– تعريف روبرت بارك: "أن المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية، وأن المدن الصغرى والكبرى والقرى بل والعالم بأسره تعتبر كلها رغم ما بينها من الاختلافات في الثقافة والتنظيم والمصالح.. الخ، مجتمعات محلية في المقام الأول."

تعريف لويس ويرث: أن المجتمع المحلي يتميز بما له من أساس مكاني إقليمي يتوزع من خلاله الأفراد والجماعات والأنشطة، وبما يسوده من معيشة مشتركة تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين الأفراد، وبخاصة في مجال تبادل المصلحة .

– تعريف آموس هاولي: "إن التحديد المكاني للمجتمع باعتباره منطقة جغرافية أو مساحة مكانية يشغلها مجموعات من الأفراد محاولة تعسفية للتعريف وإنه من الملائم أن ننظر إلى المشاركة في الإيقاع اليومي والمنتظم للحياة الجمعية على أنها عامل أساسي يميز المجتمع المحلي ويعطي لسكانه طابع الوحدة، إن المجتمع المحلي أكثر من مجرد تنظيم لعلاقات التكافل بين الأفراد، وأن الحياة الجمعية تشتمل على قدر من التكامل السيكولوجي والأخلاقي إلى جانب

[1]أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي " الاتجاهات المعاصرة–الاستراتيجيات–نماذج ممارسة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.

التكامل التكافلي أو المعيشي، وأنه يتعين على الباحث أن ينظر إلى الجوانب السيكولوجية والأخلاقية على أنها مظاهر متكاملة، وليست مختلفة أو متميزة لحياة المجتمع المحلي، خاصة وأن الأنشطة المعيشية وما يرتبط بها من علاقات تكافلية تتداخل وترتبط بمجموعة المشاعر والأحاسيس وأنساق القيم والمعايير الأخلاقية وغير ذلك من موجهات السلوك والتفاعل اليومي."

– تعريف **تالكوت بارسونز:** المجتمع المحلي هو جمع أو حشد من أفراد يشتركون في شغل منطقة جغرافية أو مساحة مكانية واحدة كأساس لقيامهم بأنشطتهم اليومية.

– تعريف **بلين ميرسر:** المجتمع المحلي هو تجمع لأشخاص تنشأ بينهم صلات وظيفية، ويعيشون في منطقة جغرافية محلية خلال فترة محددة من الزمن، كما يشتركون في ثقافة عامة، وينتظمون في بناء اجتماعي محدد ويكشفون باستمرار عن وعي بتميزهم وكيانهم المستقل كجماعة .

تعريفات من وجهات النظر المتطورة أو الأكثر حداثة.

– قدم **موريس شتاين** عدداً من الانتقادات التي وجهها للتطور التقليدي للمفهوم "إن انتشار الحضرية أفقد الأفراد إحساسهم وشعورهم بالمجتمع المحلي كما أن مقومات التنظيم الاجتماعي التقليدي في كثير من المجتمعات المحلية الأمريكية قد تقوضت نتيجة لتعرضها للمؤثرات الخارجية التي أفقدت الأفراد شعورهم بالانتماء إلى مجتمعاتهم المحلية، والتي مكنت من إحلال الانقسامية والجزئية محل الشمولية فطورت مجتمعات محلية فرعية –معادية لبعضها البعض.

– بدلاً من الشعور التقليدي بالانتماء والتعاون المحلي، وباختصار فإن القومية والعالمية قد غدت سمة العصر التي تؤكد وباستمرار خاصية الاعتماد المتبادل بدلاً من خاصية الاستقلالية والاكتفاء الذاتي، التي كانت من أهم مقومات التصور التقليدي لمفهوم المجتمع المحلي إن تقدم وسائل النقل والاتصال وما ترتب عليه من اعتماد متبادل بين المجتمعات المحلية ارتبط بالعديد من المصاحبات النفسية التي أدت إلى ضياع أو فقدان المجتمع المحلي السيكولوجي.

– ويشارك شتاين في تصوره السابق كل من ملفين فيبر ورونالد وارن فقد انتقد فيبر تصور أن المجتمع المحلي وحدة اجتماعية ذات ارتباط وتحديد مكاني، إن إنسان العصر الحديث، وبخاصة سكان الحضر يعيش في مجتمعات محلية عديدة كما أن هذه المجتمعات التي يرتبط بها وينتمي إليها لم تعد مجرد مكان محدد يلتزم به كأسلافهم بل أصبح أكثر ارتباطاً بمجتمعات

المصلحة المتنوعة مهما اختلف أسس هذه المصلحة، ولم يعد الأفراد بحاجة إلى التركيز المكاني، ومن ثم لم تعد الحدود المكانية مؤشراً هاماً للعلاقات الوظيفية أو أساساً للنظام في المجتمع[1].

ويعتبر تعريف **رونالد وارن** من أحدث التعريفات "إن مصطلح المجتمع المحلي يتضمن بعداً سيكولوجياً وآخر جغرافي وثالث سوسيولوجي فهو من الناحية السوسيولوجية يتضمن المصالح المشتركة والخصائص المميزة للأفراد والروابط المشتركة بينهم كما هو الحال بالنسبة لمجتمع المصلحة، كما أنه من الناحية الجغرافية يشير إلى منطقة بعينها يحتشد فيها جماعات من الإفراد ومن وجهة النظر السوسيولوجية يرتبط البعدان السيكولوجي والجغرافي معاً ليشير المصطلح إلى المصالح المشتركة والأنماط متميزة من السلوك يختص بها جماعات بعينها من الأفراد نظراً لاشتراكهم في نفس المنطقة أو المكان[2].

ثانيا:أبعاد المجتمع المحلي

المجتمع المحلي كوحدة مكانية إقليمية:

أي أنه تجمع من أفراد يعيشون داخل منطقة جغرافية ذات خصائص معينة، وترجع أهمية هذا العبد المكاني إلى سببين رئيسيين أولهما أن العوامل المكانية تساعد في تفسير قيام المجتمع وبقائه وتنظيمه، وثانيهما أن أفراد المجتمع بما يطورونه من تنظيمات وميكانيزمات للتفاعل بينهم يعدلون وباستمرار من الوسط أو القاعدة المكانية التي يعيشون في إطارها وحدودها،معنى ذلك أن العلاقة جد وثيقة بين المكان وخصائصه ومتغيراته، وبين التنظيم الاجتماعي وطريقة الحياة التي يعيشها أفراد المجتمع، ولعل السبب الرئيس لظهور المجتمعات المحلية يكمن في أن الإنسان لا يستطيع بحال من الأحوال أن يسمو أو يتجاوز حدود المكان أضف إلى ذلك أن إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للإنسان تتضمن بالضرورة الجوار أو الاقتراب المكاني.[3]

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي " الاتجاهات المعاصرة–الاستارتيجيات–. نماذج ممارسة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.ص 24.

[2] نفس المرجع السابق

[3] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي ليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

موجز القول إن المتغيرات المكانية –سواء نظرنا إليها كمتغيرات مستقلة أو تابعة– عناصر أساسية لا يمكن إغفالها في الدارسة السوسيولوجية و الأنثربولوجية للمجتمع المحلي، وإن الاهتمام والتركيز على هذه المتغيرات كان سبباً في تطوير أحد المداخل الكبرى في دراسة المجتمع هو ما يعرف باسم المدخل الإيكولوجي، ومن علمائه المعاصرين آموس هاولي إذ يعرف المجتمع المحلي بأنه "تلك الرقعة المكانية التي يرتبط بها وفيها السكان والتي من خلالها يتم تكامل الأفراد مع بعضهم البعض استجابة لمتطلباتها اليومية وخصائصها".

المجتمع المحلي كوحدة للتنظيم الاجتماعي:

هناك ثلاثة مداخل:

مدخل لدراسة المجتمع المحلي كجماعة اجتماعية.

مدخل لدراسة المجتمع المحلي كنسق اجتماعي.

مدخل لدراسة المجتمع المحلي كشبكة أو نسيج للتفاعل الاجتماعي.

ثالثا: نماذج واستراتيجات تنمية المجتمع المحلي[1]:

إنّ رسم أي إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي يفترض تصور واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان هناك تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل ولنوع العلاقات وأنماط الاستهلاك ونماذج السلوك والاتجاهات وطبيعة المؤسسات الاجتماعية .لقد تناولت العديد من الكتابات والدراسات في الفكر الاجتماعي نماذج تنمية المجتمعات المحلية، ونكتفي هنا بعرض النماذج .

2: * " نموذج العمل الإنمائي عند " تايلور Taylor

قدّم كارل تايلور نموذجا لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية في أحد مقالاته عن تنمية المجتمع، وتمثلت خطوات هذا النموذج في:

–المناقشة المنهجية للحاجات العامة حيث يمكن ذلك من اكتشاف المشكلات وتحديدها بدقة وتشخيص أسبابها الموضوعية.

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006 ، ص43.

-التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية، وهي خطوة تعقب إدراك أعضاء المجتمع لحاجاتهم ومشكلاتهم ومعرفة أسبابها، ويتمّ فيها رسم خطة محلية لمواجهتها.

-تعبئة وتسخير الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لجماعات المجتمع المحلي.

-تنمية الطموح المحلي، وهو ما يولد العور بالفخر الجماعي والإنجاز، والذي يستثير الشعور بالولاء الاجتماعي والتماسك بين أهالي المجتمع المحلي.

-* " W.Bidel:نموذج العمل الإنمائي عند" وليام بيدل قدّم بيدل نموذجا ينظر إلى مراحل العمل الإنمائي من زاوية مسؤول التغيير، ويتضح و ذلك من خلال طبيعة المرحلة الأولى التي يستهل بها نموذجه.

1وتتمثل مراحل نموذج بيدل في:

-المرحلة الاستكشافية ويقوم فيها إحصائي التنمية بمحاولة اكتساب ثقة أهالي وقيادات المجتمع المحلي وإقناعهم بدوره وبأهمية التغيير بالنسبة إليهم ويتم ذلك من خلال لقاءاته واجتماعاته معهم ومن خلال الدراسات المحلية التي يقوم بها.

-المرحلة النقاشية وتكون مهمة أخصائي التنمية في هذه المرحلة توجيه مناقشة الأهالي لمشكلاتهم المحلية مع مراعاة إتاحة الفرصة أمام قيادات المجتمع المحلي للتعبير الحرّ عن أفكارهم ومخاوفهم واختيار البدائل[1].

-المرحلة التنظيمية ويتم فيها تشكيل لجان أو مجلس أو لجان شعبية تخصصية لتنفيذ التغييرالمقصود.

-مرحلة النشاط ويتم هنا تنفيذ القرارات الجماعية التي تمّ التوصل إليها والتي تخدم الصالح العام.

مرحلة التقييم ويتم فيها معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية للعملية التنموية.

-مرحلة الاستمرار ويعمل أخصائي التنمية في هذه المرحلة على جعل العملية الإنمائية عملية تلقائية ومستمرة داخل المجتمع المحلي.

---

[1] حسين حسن سليمان وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة ، والمؤسسة والمجتمع، المؤسسة الجامعية للد ا رسات والنشر والتوزيع، لبنان ط1، 2005. ص 45.

أما إستراتيجيا ت تنمية المجتمع المحلي، حيث يستخدم مفهوم الإستراتيجية في مفهومها التنموي للدلالة على:

"القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسائل تنفيذها،وهي ترتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة ويحاول البعض أن يحدد إستراتيجيا ت متعددة يمكن أن تكون ملائمة وقادرة على تحقيق التغيير الاجتماعي المقصود في ضوء برامج التنمية المحلية وتتمثل هذه إستراتيجيات في:

- ✓ إستراتيجية المحافظة على الوضع القائم ولذلك فإن الجهد الأساسي ينصب في هذه استراتيجات على زيادة كفاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها.
- ✓ –استراتيجيات الثورية وتمثل هذه استراتيجيات عدم الاكتراث بالتوازن الاجتماعي ومحاولة الحفاظ عليه والبرامج التنموية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الكفاح والتفاعل.
- ✓ استراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية وتنصب على مختلف عمليات التنشئة

الاجتماعية ويتعمد أساسا على مجموعة من البرامج القادرة على تغيير القيم وعلى الانماط.

رابعا :أهداف تنمية المجتمع المحلي[1]:

تهدف تنمية المجتمع المحلي إلى معالجة التخلف والتفكّك وحلّ المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معية أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة ليعم الانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي الموّجه لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود، أي إحداث تغيير مقصود في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تقسيم أهداف تنمية المجتمع المحلي إلى نوعين أهداف الانجاز وتشتمل عل بكل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية، كرفع إنتاجية الأفراد وزيادة دخلهم الفردي،وكذا مضاعفة الخدمات الصحية والتربوية والترفيهية بما يسهم في `

1–أنّ المجتمع المحلي هو الوحدة الاجتماعية التي يمكن أن يشارك المواطنون من خلالها فيما يحدث بداخله من برامج إنمائية مشاركة فعّالة.

[1] منال طلعت محمود،التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001 ، ص05

2-يحدث التقدم الاجتماعي عند حدوث نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا

3-أن يتخلل العمل الديمقراطي جميع مراحل وخطوات التنمية المحلية.

4-ضرورة وجود قنوات اتصالية فعّالة ومستمرة بين المواطنين وقيادتهم.

5-تمثل العملية التربوية الأهمية الأولى في برامج التنمية المحلية.

6-مراعاة ضرورة أن يكون البناء التنظيمي بناءً وظيفيا وليس بيروقراطيا

خلاصة الفصل

المجتمع هو الوحدة والخلية لقيام الدولة فالمجتمع المحلي جزء لا يتجزء من هذه الحدة ،وعليه أن يخضع الى تطور وتغير الظروف الاقتصادية، والاجتماعية ، والسياسية ، مما يجعله مفهوما عاما ، ومرنا قابل للتعديل فتنمية المجتمع المحلي عبارة عن أسلوب للتعاون بين أبناء المجتمع الواحد من أجل النهوض به من جميع الجوانب ، حيث تقوم تنمية المجتمع المحليعلى عاملين وهما:

- مساهمة الآهالى أنفسهم فى هذه الجهود لتحسين مستوى المعيشي.
- توفير مايلزم من الخدمات الفنية وغيرها لتشجيع المبادرة والمساعدة المتبادلة بين جميع عناصر المجتمع.

الفصل الثالث
معوقات التنمية المحلية

تمهيد

تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.

أولا : مفهوم التنمية[1]

من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال – في الستينيات من هذا القرن– في آسيا وإفريقيا بصورة جلية.

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Progress Economic.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization.

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

---

[1] كتاب "الإسلام والحركة النقابية – جمال البنا، الطبعة الثالثة، ص 44– دار الفكر الإسلامي

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.[1]

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

أ – غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب – نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج – إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

ثانيا :تعريف التنمية المحلية :

و يقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات و الذين يأتون من كل القطاعات و يعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي و الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة و الإستدامة و هي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة و تحسين نوعية حياة الفرد و المجتمع ، بما فيها الفقراء و المهمشون مع المحافظة على البيئة"أما تعريف الأمم المتحدة فيتمثل في:[2]

- تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية.
- الحد من الفقر.

---

[1] حسن إبراهيم بلوط،المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، دار النهضة ، العربية، ط 1، 2005 ،بيروت، ص 147.

[2] سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996 ، ص165

- إيجاد منافذ لتحصيل الضرائب المحلية بشفافية.
- كما يمكن للتنمية المحلية أن تعرف ممارسوها بكثير من الحرف و الأعمال للوصول إلى نتائج مستدامة.

ثالثا: أبعاد التنمية المحلية[1]

1) <u>البعد الاقتصادي</u>

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي إقتصاديا، و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي و لهذا نجد أن المنطقة تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إل ذلك يمكن لها أت تدمج أفراد المجتمع المحلي الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات و المستشفيات و المدارس..إلخ، هذه الهياكل القاعدية التي تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك المجتمع و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال لاستثمار بهذه المنطقة.

2) <u>البعد الإجتماعي</u>

يركز البعد الإجتماعي لتنمية المحلية على أن الفرد يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية و لهذا نجد أن التركيز على البعد الإجتماعي في التنمية أمر ضروري لأن توفير حياة

[1] نفس المرجع السابق ص 148.

غجتماعية متطورة من شأنها أن تدمج كل الطاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادتها، و عليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا متطورا ناميا و تتمثل هذه الأبعاد الإجتماعية في التعليم،الصحة، الأمن،السكن..إلخ،

3) البعد البيئي[1]

يركز البعد البيئي للتنمية أي مجتمع محلي على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك و الاستنزاف أما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، و على هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج البيئة و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة، و في الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاثة الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع و فيما يلي جدول المعايير التي تعتمدها الأبعاد الثلاثة.

[1] نفس المرجع السابق

جدول(01) يبين أبعاد التنمية

المعايير الاجتماعية	المعايير الاقتصادية	المعايير البيئية
تحسين جودة الحياة	**تزويد المجتمعات المحلية بعوائد مالية**	**تقليص انبعاث الغازات**
تخفيض وطأة الفقر	**الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات**	**الحفاظ على الموارد المحلية**
تحقيق العدالة و المساواة	نقل التكنولوجيا الجديدة	توفير المنافع الصحية

رابعا:الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية[1]

إن تخطي مرحلة التخلف والانتقال بالمجتمعات إلى مرحلة جديدة لبناء اقتصاد جديد والقضاء على الجهل ومسبباته والفقر والأمراض ومسبباتها ، تستدعي اتخاذ توجهات وسياسات تعتمد على إمكانات وموارد كل دولة و وفق إيديولوجياتها مع الأخذ بنظر الاعتبار العوامل الخارجية التي تؤثر في هذه الدول ، ومعروف إن قيام الثورة الصناعية في أوربا وانتشارها إلى أقطار العالم مثل اليابان و الاتحاد السوفيتي قد حقق نجاحات في النمو والتقدم على الأصعدة جميعها ،لذلك اجتهد الباحثين و المتخصصين في دراسة التجارب لوضع نظريات أو افتراضات لتفسير كيفية التحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم في محاولة لإيجاد سبل لنقل الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة .وقد اختلفوا بذلك ويرجع سبب الاختلاف إلى أسباب عديدة منها ما يتعلق بالمفهوم واقصد مفهوم التنمية ومنها اختلاف بالمنطلقات التي تتخذ كقاعدة للتنمية. لقد وضعت هذه الفرضيات في اتجاهات رئيسة أهمها :

[1]محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب .الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006 ، ص4 .

- اتجاه التحديث
- اتجاه التبعية او التخلف
- تجاه التنمية المستقلة

1- اتجاه التحديث

تطور هذا الاتجاه في الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي (العشرين) وهو يستند الى التصنيفات الثنائية الكبرى مثل ثنائية **دوركايم** و **تونيز** ،حيث يصنف المجتمعات الى مجتمعات حديثة ومجتمعات تقليدية ، كما طورت مؤشرات ومفاهيم لايجاد اساس لهذا التصنيف ، ومن ابرز المطورين لهذا الاتجاه مجموعة من الباحثين الأمريكيين وأبرزهم **بارسونز** وقد اكد هؤلاء على ان التحول من العلاقات الاقتصادية المحدودة للمجتمع التقليدي الى المؤسسات الاقتصادية التجديدية المعقدة التي يعرف بها المجتمع الحديث ويعتمد على تغيير مسبق في قيم ومواقف وأعراف الناس.

حسب هذا المفهوم لا يمكن للتنمية أن تتحقق أو تنجح الا في حالة استبدال القيم التقليدية بقيم حديثة ، لذلك يمكن ملاحظة ثلاث سمات أساسية في المجتمع التقليدي هي :[1]

-تمسك الناس بالماضي ويفتقدون الى القدرة الثقافية للتكيف مع الظروف الجديدة.
-المرجع الحاسم للممارسات الاجتماعية كافة هو نظام القرابة.
-النظرة العاطفية والخرافية والقدرية الى الحياة التي تميز أعضاء المجلس التقليدي .

وعلى النقيض فان المجتمع الحديث يحمل خصائص مختلفة كليا :

-قد يكون الناس مازالوا يحتفظون بتقاليدهم ولكنهم ليسوا عبيدا لها وأنهم يتحدون أي منها إذا بدا غير ضروري او يقف في طريق التقدم الحضاري المستمر.
-للقرابة دور ضعيف جدا من حيث أهميتها في النظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية كافة

[1]. عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دارسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، 2003، ص 81.

فالفرد يحصل على مركزه من خلال العمل الشاق وحافز الأداء العالي ولا تتحكم به القرابة –أفراد المجتمع الحديث غير قدريين وإنما يتطلعون إلى المستقبل ويؤمنون بالتجديد لاسيما في مجالات العمل ويعكسون بذلك روح الالتزام العالية والنظرة العقلانية العلمية إلى العالم.

النقد الموجه لنظرية التحديث :

– الغموض والابهام اللذين يشوبان مصطلحي 'تقليدي' و 'حديث' فهما يستخدمان للإشارة الى مجتمعات تتسم يبنى اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة التباين منها البنى الإقطاعية والقبلية والبيروقراطية وغيرها لذلك لابد من وجود تحليل تاريخي اكثر دقة لهذه الإشكال[1].

– يدعي أنصار اتجاه التحديث ان المجتمعات كلما تطورت فان التقليدية فيها تنكمش بفعل القيم والمواقف الحديثة ، غير ان الدراسات لا تؤيد ذلك حيث مجيء الحداثة والتطور لا يعني بالضرورة التخلي عن انماط السلوك والقيم والمعتقدات التقليدية ، فالدين الاسلامي كما يشير **كوسفلد** (gosfield)قد تعزز بانتشار التكنولوجيا الحديثة كالمواصلات التي سهلت الحج اكثر مما كان بالماضي . كما ان نجاح التجربة اليابانية تؤكد استمرار التقاليد الاجتماعية الموروثة لاسيما ما يتعلق بتقدير الطبقات لانحدارهم العائلي .وان معيار النسب وأعمارهم وجنسهم يلعب دورا مهما في تحديد المكافئة في الصناعة التي هي نموذج الحداثة لو كان هناك نموذج للحداثة.

– لا يقدم هذا الاتجاه طريقة تطور المجتمع الا بتوضيحات قليلة رغم إشاراته الى الحاجة التي التطلع للمستقبل .

–يشير الاتجاه الى رأي عام وهو انه كلما تطور التصنيع والتحضر فان نظام القرابة سيضعف لان الناس سوف يصبحون مهتميم بعوائلهم النووية.

–اقوى الانتقادات التي وجهت لهذا الاتجاه هو تجاهلها لاثر الاستعمار على بلدان العالم الثالث ،وهو يعد فشلا فى الاعتراف بان النمو الاقتصادي انما يتعلق كثيرا بالقوة للسيطرة على الموارد بقدر تعلقه بالطموح.

[1]. اللطيف بن أشنهو: التجربة الج ا زئرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 64.

2- اتجاه التبعية او التخلف

ظهرت الكتابات التي تمثل اتجاه التبعية في الستينات من القرن العشرين ويستمد هذا الاتجاه أفكاره من تحليلات النظام الاقتصادي الرأسمالي ، لذا فإنهم يرفضون أراء وأفكار اتجاه التحديث التي تؤكد ضرورة انتشار خصائص وقيم المجتمعات الغربية وتبنيها من قبل المجتمعات النامية او الاقل تقدما.

ويرى دعاة هذا الاتجاه ان التنمية يمكن ان تحدث فيما اذا أتيحت الفرصة المناسبة للبلدان النامية ولكنها مادامت تابعة فان تخلفها وفقرها سيستمران ولا يمكن أن تنمو وتتطور إلا إذا تحررت سياسيا واقتصاديا وخرجت من دائرة التبعية .وهم يرون ان التنمية تعني تحسن حقيقي في المستوى العام للحياة عن طريق التغذية الكافية و الإسكان والرعاية الصحية والتعليم و....الخ وفيما يتعلق بجميع السكان وتقليل التفاوت الهائل في توزيع الثروة والدخل والتوسع في خلق الفرص لاسيما ما يتعلق بمعظم اقسام السكان المحرومة[1].

او هو التحول التقدمي والمتتابع الذي يصيب مختلف أنواع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع إتباع هذا الاتجاه يرون ان التخلف نقيض التحول التقدمي بل هو ركود تتعرض له كل جوانب المجتمع بشكل يؤدي الى تعويقه عن تحقيق اهدافه.

شارل بتلهايم يلخص شروط التقدم الاقتصادي والاجتماعي بما ياتي:

- استقلال سياسي وإنهاء الوضع الاستعماري وإقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات المرتبطة بالسلطة .
- استقلال اقتصادي ويعني نزع الملكية الأجنبية وتأميم المشروعات .....الخ
- التحول الاجتماعي العميق الذي يؤدي الى اختفاء الطبقات الطفيلية او المرتبطة بالاستعمار وهذا يعني نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية فبدون هذه الثورة تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية حضارية فهو يعتقد انه خلال جيل واحد يمكن تصفية حلقات التخلف خاصة بمستوى المعيشة الذي تعاني منه الشعوب الفقيرة والمحرومة.

[1].نفس المرجع السابق، ص 65.

3-اتجاه التنمية المستقلة

استطاعت بعض المجتمعات ان تحقق التنمية الشاملة بالاعتماد على النفس من خلال توظيف الموارد المحلية بشكل عقلاني وعلمي والاستفادة أقصى ما يمكن من الموارد الطبيعية والبشرية ، فحققت التنمية الشاملة بشكل مستقل عن الخارج ، مثل المجتمع الياباني و الاتحاد السوفيتي السابق، ويعتقد هذا الاتجاه ان تحقيق التنمية في العالم الثالث يمكن تحقيقه بعيدا عن الإيديولوجيات وذلك بالاعتماد على الموارد المحلية الذاتية وان من المهم استعادة الهوية المفقودة[1].

حاول البعض من العلماء المتخصصين العرب تطوير مفهوم التنمية المستقلة ولكنهم انقسموا على أنفسهم منهم يؤيد الراسمالية ومنهم يؤيد اللاراسمالية رغم ان مفهوم التنمية المستقلة لم يتبلور في كتاباتهم ولكنهم اتفقوا على ضرورة اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير أفراده وتعبئة موارده الطبيعية والبشرية وتأهيلها ليكون التغير إرادي مقصود يحرر البلد من التبعية والاستغلال وما ينشا عنهما من آثار تتمثل بالفقر والجهل والمرض والتخلف .

مفهوم التنمية المستقلة يتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والتركيز على استقلالية القرار الخاص باستخدام الموارد المحلية وتحديد صيغ التعامل مع العالم الخارجي وتحقيق المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات.

ان تحقيق التنمية في العالم الثالث لا يمكن ان يتحقق باتخاذ التجربة الأوربية كنموذج للعالم الثالث كما يهدف اتجاه التحديث ، كما ان هذا الاتجاه لا يدعو الى الثورة الشاملة كما يعتقد اتجاه التبعية ، بل يقدمون حل وسط يسمح بدرجة معينة من السيطرة على توجيه الإنتاج الرأسمالي ويرون ان مشاكل العالم الثالث التنموية يرجع الى إدخال تكنولوجيا غير ملائمة للمجتمع.

يحث هذا الاتجاه على تنمية المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم او ما تسمى(بالتكنولوجيا البديلة) والتي لها اربع سمات:

-العمل على ان تكون المشاريع في المناطق التي يعيش فيها الناس.

---

[1]. صالح بن نوار، فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، منشو ا رت مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منثوري، قسنطينة، 2006، ص73.

- ان لا تكون رؤوس الأموال كبيرة.
- طرق الإنتاج بسيطة جدا بحيث لا تدعو إلى مهارات عالية.
- يحاول هذا الاتجاه أن يعتمد إنتاجه على الموارد المحلية وان يكون الاستعمال محلي.

إن إمكانية تنمية العالم الثالث تقتضي بالضرورة معرفة تاريخ وثقافة تلك الدول والبناء الاجتماعي لها في الماضي والحاضر ، كما لابد من وجود ضرورة لتبني قيم ومفاهيم وخصائص جديدة تسهم في تفعيل العملية التنموية مع الاعتماد على النفس نظرا لامتلاك الموارد الطبيعية والبشرية ، والاستثمار العقلاني لتلك الموارد.

خامسا: معوقات التنمية

تكمن جذور المشكلات المعيقة للتنمية في السياسات والإجراءات التنفيذية التي طبقت على المجتمعات ، وقد أدى استمرار الاستغلال السيئ وغير الموجه للموارد إلى تدهور أوضاع التنمية إلى الحد الذي تبدو فيه وكأنها انعدمت أو قلت بدرجة كبيرة ،مما يستوجب رفع المعونة المالية للحكومات مترافقا مع إيجاد سياسة أكثر فاعلية تهدف إلى تنمية الجماعات الصغيرة التي تعتمد على النشاطات الاقتصادية البسيطة .وتشجع في الوقت نفسه على تنمية النشاطات المستندة إلى الخدمات من خلال إقامة المشاريع المحلية[1].

أما على المستوى الاجتماعي فان من المشاكل الصعبة المتعلقة بالتنمية هي ضعف الشعور بالولاء المجتمعي ، إذ يميل العرف إلى تأكيد الولاء للقربى والقبيلة ولا يتجه إلى الدائرة الأوسع ، كما أن طبيعة الوحدات السكنية و نمط التعليم غير المرتبط بطبيعة حاجات المجتمع ومشكلاته وما يرتبط بهذا النوع من المشكلات.غير أن هناك الكثير من المعوقات التي تواجه التنمية المحلية منها ما يلي:

1- معوقات اجتماعية

إذا كانت إدارة التنمية بحسب مفهومنا هي دراسة لوظيفة الإدارة في المحيط الاجتماعي للدول النامية، فإنه من الضروري التعرف على طبيعة البيئة الاجتماعية لإدارة التنمية. وتصيب

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب .الجامعي الحديث، الإسكندرية،2006 ، ص 83.

التأثيرات البيئية عادة، وت ظهر في الثقافة العامة للمجتمع، وفي مكونات الشخصية أي في التكوين البشري للمجتمع. ويمكن دراسة ذلك الجانب من زاويا ديموغرافية وسيكولوجية ومهنية وفي مجال دراسة التأثيرات الاجتماعية على تكوين الشخصية، ومن ثم على إدارة التنمية أن تكون أمام نوع من علاقات السبب والنتيجة التحكمية والنسبية في نفس الوقت، بمعنى أن التأثيرات الاجتماعية حتمية وتحكمية، إلا أن تلك التأثيرات غير جامدة بل تخضع للتغيير والتطور نتيجة للتغيير والتطور الاجتماعي. ومن ثم يصبح من الممكن تطوير بل وإعادة تشكيل مكونات ثقافة العامة لصالح إدارة التنمية. بل إن هذا التغيير يصبح ضروريا وحيوياً إذا أردنا لإدارة التنمية أن تنجح في تحقيق أهدافها. وهذه النظرة للموضوع وحتى تكون علمية يجب أن تأخذ القضية في كل أبعادها. بمعنى أننا عندما نعالج أحدى الظواهر الاجتماعية كجزء من نظام أعلى، فإن هذا يستلزم دراسة تأثيرها وتأثرها في داخل ذلك النظام الأعلى. فالثقافة إذا كانت تؤثر على الشخصية الاجتماعية فهي تتأثر بها. ويمكن القول أن الثقافة العامة والظروف الحضارية للدول النامية تمثل في الغالب عقبات يجب تذليلها أمام إدارة التنمية على أساس أن التقدم بعكس مفاهيم ثقافية وحضارية مختلفة[1] .

ونلاحظ أن قدرات التطور الثقافي ليست متكافئة مع التغيرات الأخرى في البيئة الاجتماعية، بمعنى أن التغيير في النظم الاقتصادية أو السياسية أو القانونية يمكن أن تتحقق بسرعة أكبر من سرعة التغير المفروض في الثقافة العامة بل إن هذا هو جوهر المشكلة الاجتماعية في إدارة التنمية. أو كما يقول أحد كبار المتخصصين الاجتماعيين "التخلف الثقافي يعني أن العناصر الثقافية المادية تتغير تغيراً أسرع من العناصر الثقافية غير المادية" ونلاحظ أن المجتمع الثقافي لا يتغير بسرعة بعكس المجتمع المادي حيث يتم التطور والتغيير المادي السريع بواسطة قرارات سياسية تصدر فتغير من النظم الاقتصادية والسياسية والقانونية في المجتمع المتخلف، ولكن يحدث هنا تناقض أساسي، وهو أن التغيير في الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية لا يصاحبه تغير في الجوانب الثقافية المتصلة به. لأن القيم الحضارية والثقافية لا يمكن أن تتغير

[1] نفس المرجع السابق، ص 84.

بسرعة وبسهولة وبقرارات سياسية فقط. هنا تنشأ فجوة خطيرة بين صورة النظم الجديدة وحقيقة سلوك البشر العاملين في نطاقها. فمثلا قد يعمل الفرد في المصانع بثقافة فلاح في الحقل. وهذا التناقض بين التطور البطيء للمعتقدات أو القيم والأفكار والتطور البنياني النظامي المادي للمجتمع يسبب مشاكل كثيرة لتلك النظم الحديثة، وهذه هي ظاهرة التخلف الثقافي في المجتمع النامي. فكل تغيير في الجوانب المادية، يجب لنجاحه وتحقيق فاعليته أن تصاحبه مجموعة من المعتقدات الحديثة الملائمة له. ونلاحظ لذلك أن المشكلة الاجتماعية التي تواجهها عملية التنمية أخطر وأصعب مشكلات إدارة التنمية لأن هذه المشكلات لا يمكن مواجهتها بإصدار قرارات سريعة. فالمعتقدات والقيم والاتجاهات السائدة في إطار الثقافة العامة هي مجموعة من الأفكار تحدد السلوك المرغوب فيه وغير المرغوب فيه في مجتمع من المجتمعات والمعتقدات غير مادية وغير ملموسة. إلا أن تأثيرها على الإنسان وتصرفاته أقوى بكثير من تأثير الماديات .

والمعوقات الاجتماعية لإدارة التنمية لا تحل إلا بتطوير الثقافة والمعتقدات والتحكم فيها.

ونلاحظ أن هناك علاقة طرديه بين الثقافة العامة والمعتقدات الاجتماعية. وهناك نوعان من الضبط الاجتماعي والتحكم فيه وهما:

- **الضبط الاجتماعي الرسمي** :والنوع التقليدي له هو القانون ووسائل تنفيذه. فإذا قام القانون بحماية بعض المعتقدات الخاصة فإن ذلك يمثل السيطرة الرسمية، إذ يلعب القانون دوراً حاسماً في تقوية بعض العادات أو في اختفاء غيرها. ومن أمثال ذلك تعدد الزوجات، تشجيع الفتاة على التعليم، هدم الأفكار الرجعية الاجتماعية وهكذا، وقد يكون القانون أداة فعالة في خلق المعتقدات الاجتماعية الإيجابية اللازمة لإنجاح إدارة التنمية. وفي هذه الحالة يتصف القانون بصفة التقدمية من هذه الزاوية[1].

-**الضبط الاجتماعي غير الرسمي** :وهو السيطرة الأخلاقية أي مجرد استنكار الناس في مجتمع ما، عرفياً واتفاقا ضمنيا على استبعاد أشياء وترحيبهم بأشياء، وهذه السيطرة لها تأثير بعيد

[1] André Akoun et Pierre Ansart : Dictionnaire de sociologie, edition Robert/Seuil,Paris,1999. p49.

المدى في التنمية وهي أقوى في المجتمع المتخلف عنها في المجتمع المتقدم، حيث يستطيع الفرد تحدي تلك السيطرة بقوة أكبر. فالعرف الأخلاقي له سيطرة أقوى في الريف عنه في المدن بصفة عامة. أما في المجتمع المتقدم فالنظرة تختلف إذ يعتبر القانون وحده هو الذي ينظم الأخلاق وما عدا ذلك يترك للتقدير الشخصي للفرد .

وهكذا نجد أن تغيير العادات السلبية للتنمية أصعب في البلاد المتخلفة عما هو في البلاد المتقدمة. وهنا يرى الباحثون أن استخدام القانون في هذه الحالة لازم، مثل النص على فرض غرامات مالية بالنسبة لتصرفات معينة تكون سلبية إزاء تحقيق أهداف التنمية. فالقانون يستطيع أن يضع نظاماً أخلاقياً لإدارة التنمية، ولكن لابد أن يكون الجهد الأكبر على الأجهزة السياسية والقيادية التي عليها تقديم القدوة الحسنة للمواطنين عملياً لا نظرياً فقط وذلك على كافة المستويات القيادية.

2- معوقات سياسية

نلاحظ أنه حتى يمكن البدء في عملية التنمية لابد من اتخاذ قرارات سياسية سريعة. والجانب السياسي لإدارة التنمية يحمل تناقضا أساسياً هو أن قرارات البدء في إدارة التنمية لا يمكن أن تتم إلا بمبادرة فورية لا تحتمل قيامها على مبدأ التشاور أو المشاركة السياسية، في حين أن القرارات التنفيذية العملية لإدارة التنمية لا يتأتى لها النجاح والفاعلية إلا بتأسيسها على أكبر قدر من المشاركة السياسية، وهنا نجد التعارض والفجوة بين ضرورة الاعتماد على العمل الثوري السريع من أجل بناء سياسات التنمية، وضرورة الاعتماد في الإدارة على المشاركة في صنع قراراتها. فالأسلوب العلمي في الإدارة هو المشاركة في صنع القرارات الإدارية، ومن الناحية السياسية أيضا فكرة التشاور أساسية لقرارات السياسة عامة. إلا أنه في حالات التحول الثوري لصالح التنمية قد يكون التشاور مستحيلاً. مثلاً قرار تأميم قناة السويس هو قرار سياسي مبني على أساس الاعتبارات التمويلية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، متمثلة في إنشاء السد العالي، أي أنه قرار سياسي هام من وجهة نظر عملية التنمية الاقتصادية، وهنا نجد أن مبدأ التشاور أو

المشاركة في صنع مثل هذا القرار إنما تعترضه عقبات ضخمة تجعله غير ممكن من[1] الأساس، لأنه لو كانت القيادات السياسية قد حاولت وقتئذ أن تستخدم مبدأ التشاور قبل اتخاذ مثل هذا القرار لكانت التيارات المعادية مصلحياً قد ظهرت لتمنع صدور ذلك القرار أو على الأقل تضع عقبات خطيرة في طريق صدوره. وهذا النمط من القرارات السريعة الحاسمة السياسية في جوهرها والقائمة على التشاور المحدود جداً في نطاق بعض خبرات فنية معينة إنما وجدت في بدء عملية التنمية في جميع تجارب هذا القرن، ولكن في نهاية الأمر لابد وأن تلتزم إدارة التنمية بمبدأ التشاور أو توسع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرارات، ويبدو لنا أن إستراتيجية إدارة التنمية من وجهة نظر صنع قرارات تلك العملية تقوم على وجود مرحلتين متداخلتين هما[2]:

– اتخاذ القيادة السياسية مجموعة قرارات سريعة على أساس مبدأ التشاور في أضيق نطاق وهي مرحلة حتمية في بدء انطلاق التنمية.

–توسيع قاعدة المشاركة أثناء عملية تنفيذ إدارة التنمية .

فالتنمية تحتاج لقرارات سياسية سريعة لا يمكن أن تؤسس على التشاور إلا في أضيق نطاق ولكن إدارة التنمية تحتاج إلى عكس ذلك. ونلاحظ هنا أن عدم تفهم القيادة السياسية للمرحلتين المذكورتين قد يؤدي إلى الإطالة الزمنية للمرحلة الأولى، وهنا تحدث مخاطرة تضخم وتقوية البيروقراطية وثقل وزنها وإضعاف الرقابة السياسية ومن ثم إضعاف إدارة التنمية ذاتها، ويصبح وكأن الهدف الوحيد للنظام السياسي الجديد هو تقويم البيروقراطية. فالبيروقراطية تستطيع أن تشل إدارة التنمية وتقضي على التنمية ذاتها بل وتهدم النظام السياسي الحديث ككل.

والبيروقراطية تكون بالضرورة على حساب الكفاءة الإدارية، لعدم إتباع مبدأ التشاور، وهي قضية إدارية مثلما هي قضية سياسية.

---

[1] Christion Brodhay et Florent Breuil : Dictionnaire du eveloppement durable, édition Afnour,Paris,2004.p 52.

[2]. غربي: معالم اقتصادية بارزة في التنمية المفقودة بالجزائر، مجلة التواصل، عدد 6 جوان 2000، منشو ا رت جامعة باجي مختار، عنابة.ص 25.

3- معوقات اقتصادية

من أهم السمات التي تتميز بها إدارة التنمية أنها ذات طابع اقتصادي، أكثر ما يكون ظهوراً بالمقارنة مع الإدارة العامة التقليدية. ويعود ذلك إلى تعدد وتنوع نشاط إدارة التنمية مما يخلق نتيجتين أساسيتين هما[1]:

- قيام الإدارة بإدارة أنشطة إنتاجية تستلزم أخذ النظرة الاقتصادية في الاعتبار.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الإداري مما يستلزم إيجاد مصدر كبير لدفع أجورهم.

وتهمنا النتيجة الثانية، فالأولى تكاد تكون قضية مفروغاً منها تميز إدارة التنمية بطابع الإدارة الاقتصادية، أما النتيجة الثانية فقد تمر دون أن يرى خطورتها البعض. أن نقص الموارد الاقتصادية للدولة قد يؤدي إلى خلق نظام أجور تتسم بانخفاض مستوياتها. ولن يعجز رجل الإدارة في هذه الحالة عن زيادة دخولهم من العمل بكل الوسائل غير المشروعة والتي يمكن أن تصبح بمرور الوقت ولكثرة ممارستها عرفاً إدارياً يجد الحماية اللازمة من رجل الإدارة أنفسهم. وهذا سوف يعني ضمن أشياء أخرى فقدان الإدارة لأهم مقومات قيامها. نقصد نزاهة أعضائها وموضوعيتهم في اتخاذ القرار.

ومن المعوقات الاقتصادية التي ترتبط بتنوع الأهداف بإدارة التنمية ما يلي:

- صعوبة قياس درجة الكفاءة في عمليات الإدارة العامة للجهاز الحكمي. فالمعايير متعددة في طبيعتها: معايير مادية ومعايير معنوية نفسية.
- صعوبة التوصل إلى نظام موضوعي لتحديد مكافآت أو عقوبات العاملين في منظمات إدارة التنمية والمسئولين عنها.

ولكن هذه الصعوبات لا يجب أن تؤدي إلى تخلي إدارة التنمية عن الإحساس بأهمية وخطورة الجانب الاقتصادي لعمليتها. كما توجد جوانب أخرى للمشكلات الاقتصادية في إدارة التنمية، فالتخلف يتضح أكثر في قوى الإنتاج وارتباط ذلك التخلف في القوى الإنتاجية وعلاقاتها مع

[1] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي، دارالصفاء للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص85.

بنيان اجتماعي متخلف في قواعد مؤسساته وعادته وتقاليده[1].

ومن المعوقات أيضاً الانفجار السكاني، إذ يصل معدل الزيادة في السكان إلى 2% ويصل أحياناً إلى 3% في الدول النامية في حين يصل إلى 1% في الدول المتقدمة. إن الانفجار السكاني يمثل ضغطاً خطيراً على إدارة التنمية ويقلل من الإفادة من فوائد التنمية ويضعف قيمة جهود إدارة التنمية.

ومن المعوقات الاقتصادية في البلاد المتخلفة، والتي تؤدي عادة إلى انكماش دور الأفراد والمؤسسات الأهلية في عملية التنمية، ومن ثم إلى ظهور قيام الدولة بوظيفة أساسية في تلك العملية ويؤدي إلى انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي (الاستثمار) أي التخلف الواضح في الموارد المالية لعملية التنمية. ورأس المال عنصر هام من عناصر التنمية للحصول على وسائل التنمية. وترتبط تلك المشكلة بمجموعة من التعقيدات الثقافية كضعف الميول الادخارية وضعف ملكة الابتكار.

4- معوقات إدارية

إن عملية التنمية تتسم أساساً بالاتساع الهائل كما ونوعاً في دور الجهاز الإداري في البلاد النامية والحجم الكبير من المعوقات والمشكلات. وأهم هذه المعوقات الإدارية في الدول النامية يمكن تقسيمها إلى:

معوقات تاريخية: ترجع أساسًا إلى التغيير السريع في وظائف الجهاز الإداري، فقد كانت هذه الوظائف تتركز في ميادين تقليدية في الإدارة العامة المألوفة مثل حفظ النظام والأمن وإدارة المرافق التقليدية في الدولة، ولكنها في فترة زمنية قصيرة تحولت إلى وظائف اقتصادية تربوية – ثقافية – اجتماعية – ويعني ذلك أن الخبرات التقليدية تعد غير صالحة للجهاز الإداري في البلاد النامية ولا تفيد كثيراً في تحقيق أهداف التنمية. وقد لاحظ أحد خبراء الإدارة العامة الأمريكية في تقرير له أن جهاز الخدمة المدنية في الهند واحد من أحسن عشرة أجهزة خدمة

[1] نفس المرجع السابق، ص 86.

مدنية في العالم، ثم يضيف تناقضاً صارخاً وهو أن هذا الجهاز لا يلائم ظروف التنمية في الهند .

معوقات تنظيمية: وتعود هذه المعوقات إلى وجود نقص واضح في تنظيمات إدارة التنمية وعدم إتباع الأسلوب العلمي في مجالات كثيرة أهمها (توصيف الوظائف ووضع النظم واللوائح والإجراءات الإدارية الملائمة للعمل الجديد المطلوب من الجهاز الإداري وعدم التناسق بين السياسة والإدارة).

فالتنظيم الإداري لا يتمكن من ملاحقة القرارات السياسية في أحيان كثيرة مما يصعب معه خلق التنظيم الملائم لمواجهة تنفيذ تلك القرارات، وكثير من القرارات السياسية لا يتم التنسيق بينها وبين التنظيم الإداري أو القرارات. وهناك معوقات تنظيمية أخرى تعود إلى تعدد النظم الإدارية اللازمة لإدارة التنمية. فالإدارة الحكومية التقليدية والقطاع العام والإدارة المحلية كل منها يحتاج إلى نظم إدارية مختلفة، مما يخلق صعوبة خلق التنظيم الإداري المتناسق.

5- معوقات بشرية[1]

وهي نقص الإداريين الفنيين الأخصائيين اللازمين لإدارة التنمية وخصوصاً في المجالات الدقيقة كوظائف الحفظ والتخزين والشراء والإشراف، حيث أنه لم يكن في معظم الدول النامية مؤسسات تعليمية تؤهل هؤلاء بالقدر الكافي للقيام بوظائف في إدارة التنمية هي مشكلات ذات طبيعة متعددة الجوانب، وأنه لا يمكن لعلاجها إلا بأخذ النظرة الفاحصة والشاملة، وهذه هي الإستراتيجية الصحيحة لكل من إدارة التنمية والإصلاح الإداري.

[1] عبد القادر خريبش، التحليل الإستراتيجي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 6جوان 2006 ، جامعة باتنة، ص101.

خلاصة الفصل

فالتنمية المحلية تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية، على المدخلات، والإمكانيات المتاحة للقيام بتلك العملية، ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية ، فمدخلات التنمية متغيرة ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرارية حل تلك التنمية ،لمواكبة المتغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل، فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى.

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى و راءه التنمية المحلية هو تحسين حياة أفراد المجتمع حتى يمكن العيش داخل محيط صحي وجميل، وكذا إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

الفصل الرابع
الإجراءات المنهجية للدراسة

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: مجالات الدراسة: يعتبر مجال الدراسة خطوة أساسية في البناء المنهجي، لأي بحث علمي، كونه يساعد على قياس تحقيق المعارف النظرية في الشق الميداني .

المجال المكاني:

حتى تتمكن مجموعة البحث من جمع المعلومات وحقائق كافية عن موضوع الدراسة المتمثل في معوقات التنمية في المجتمع المحلي ومن خلال تحديد المجتمع المحلي كعينة، أجريت هذه الدراسة بحي سيدي مستور بالوادي.

المجال البشري:

المجال البشري في هذه الدارسة: هو بعض افرد سكان حي سيدي مستور بالوادي.

المجال الزماني:

وهي المدة التي يستغرقها الباحث في جمع المعلومات والمعطيات حول الموضوع من بداية اختيارالموضوع إلى غاية انتهائه، أنجزت هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2018/2019 قمنا بالتفكير بعنوان مبدئي ثم تمت مناقشة العنوان من طرف اللجنة العلمية لقسم علوم الاجتماعية.

بعد ذلك تم ضبط الموضوع بصفة نهائية وتضمنت هذه الدراسة جانبين جانب نظري وجانب ميداني.

الجانب النظري : قد استمر البحث عن جمع المصادر والمراجع الخاصة بهذه الدراسة من الفترة الممتدة من شهر نوفمبر 2018إلى أواخر شهر مارس 2019.

الجانب التطبيقي :قد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبيان شرع تصميم الاستمارة وعرضها على المحكمين ثم تصحيحها وتوزيعها على أفراد العينة، ثم تفريغها وتحليلها بداية شهر ابريل 2019إلى غاية منتصف شهر ماي 2019 .

ثانيا:مجتمع البحث وعينة الدراسة:

لكل بحث علمي مجتمع تدور حوله الدراسة، وتعتبر مرحلة تحديد مجتمع البحث من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية، وهي تتطلب من الباحث الدقة البالغة في اختيار مجتمع الدراسة للحصول على أحسن النتائج " ويشير مجتمع البحث إلى جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث وبمعنى آخر إنه المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعممهم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة.

ومجتمع البحث في دراستنا هذه يشمل حي سيدي مستور بالوادي فبعد تحديدنا لمجتمع الدراسة والذي يتمثل في سكان الحي قمنا بتحديد عينة الدراسة باستخدام العينة عشوائيا،وذلك لسهولة استخدامها ولضيق الوقت.

وتعرف العينة العشوائيا على أنها العينة الذي يعمد الباحث إلى اختيار عدد من الأفراد الذين يستطيع العثورعليهم في مكان ما في فترة زمنية محددة بشكل عرضي أي عن طريق الصدفة.

ثالثا:منهج الدراسة :

إن مرحلة اختيار منهج البحث خطوة هامة من خطوات الدراسة، فالمنهج يعبد الطريق لجميع خطواتى الدراسة، فقد عرف المنهج على أنه الطريق إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة مجموعة من القواعدالعامة التي تهيمن على العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة ويعرف أيضا: " هو الوسيلة التي يمكن عن طريقها الوصول إلى مجموعة من الحقائق في أي موقف من المواقف، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى لتصل إلى ما يطلق عليه اصطلاح نظرية.

وبما أن دراستنا تتمحور حول معوقات التنمية في المجتمع المحلي ، فإنها تندرج ضمن الدراسات الوصفية، التي تعتمد على وصف الظاهر، وعناصرها وعلاقتها في الوضع الراهن، من خلال جمع المعلومات والبيانات واستخلاص دلالاتها وتعميمها عن الظاهرة المدروسة .

رابعا:أدوات جمع البيانــات

تعتبر مرحلة اختيار أدوات جمع البيانات هامة جدا في البحوث العلمية لأن طريقة اختيار أدوات جمع البيانات، وقدرة الباحث في استغلال التقنيات والأدوات المنهجية كفيلة بأن يكون بحثا متكاملا وموضوعيا إلى حد ما فقد اعتمدنا في دراستنا على الملاحظة والاستبيان، باعتبارها أكثر الأدوات ملائمة لموضوع دراستنا .

الاستبيان:

يعرف الاستبيان بأنه " أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق استمارة معينة تحتوي على عدد من الأسئلة، مرتبة بأسلوب منطقي مناسب، يجري توزيعها على أشخاص معنيين لتعبئتهاويعرف أيضا " بأنه وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق إعداد استمارة يتم تعبئتها من عينة ممثلة من أفراد ويسمى الشخص الذي يقوم بإملاء الاستمارة بالمستجيب" واعتمادنا في هذه الدراسة على استمارة استبيان لعدة أسباب:[30]

[30] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، نفس المرجع السابق، ص 101.

-الجمهور المستهدف يتميز بكثرة العدد والتشتت بالشكل الذي يحد من إمكانية استخدام أساليب أخرى كالمقابلة، لهذا العدد الكبير في حين يستطيع الاستبيان تغطية عدد كبير من الأفراد حسب العينة المختارة وفي أماكن متباعدة.

-من الأدوات قليلة التكاليف.

-ملائمة أداة الاستبيان لنوع الدراسة والمنهج المعتمد فيها.

-الأداة تمكن من جمع المادة العلمية والمعلومات المناسبة لموضوع الدراسة.

-توفير الوقت والجهد خاصة وان الأفراد المبحوثين كثيري العدد.

-الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد المبحوثين.

-باعتبار أن الاستبيان يتسم بالدقة والموضوعية ولا يؤثر في نفسية المبحوث.

وعليه تم إعداد استمارة استبيان حاولنا جعل أسئلتها واضحة وخادمة لموضوع الدراسة ومعبرة عن اشكاليتها وتساؤلاتها، وربطها بنظرية الاستخدامات والاشباعات ومعاينة الدراسات السابقة لهذه الدراسة للاستفادة منها، ثم صياغة محاور الاستبيان التي تضمنت 24سؤالا :

المحور الأول: معوقات إجتماعية

المحور الثاني: معوقات سياسية

المحور الثالث: معوقات إقتصادية

وبعد ذالك عرضنا الاستمارة على اثنان من أساتذة في التخصص قاموا بتحكيمها، ومن خلال ملاحظات المحكمين قمنا بإجراء التعديلات اللازمة على الاستمارة وإخراجها في شكلها النهائي المقابلة وتعتبر المقابلة من الوسائل الشائعة الاستعمال في البحوث الميدانية ، لأنها تحقق أكثر من غرض في نفس الباحث ، فبالإضافة إلى كونها الأسلوب الرئيسي الذي يختاره الباحث إذا كان الأفراد المبحوثين ليس لديهم إلمام بالقراءة أو الكتابة ، أو أنهم

يحتاجون إلى تفسير وتوضيح الأسئلة ، أو أن الباحث يحتاج لمعرفة ردود الفعل الرئيسية على وجوه أفراد الفئة المبحوثة.[31]

خلاصة الفصل :

تعرضنا في هذا الفصل إلى الإجراءات الميدانية المتبعة في الدراسة ،حيث تطرقنا إلى المنهج المستخدم والمتمثل في المنهج الوصفي ،تم التعريف على إجراءات الدراسة الاستطلاعية وأدوات الدراسة حيث تم الاعتماد عليها في جمع البيانات اللازمة لبناء هذه الدراسة.

[31] بن مرسلي أحمد (، 2005)مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال ، ط 2الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ص95

الفصل الخامس
دراسة ميدانية

مناقشة وتحليل نتائج الدراسة

مناقشة الفرضية الأولى :

- توارٍ الموروث الاجتماعي والثقافي له دور في عدم نجاح التنمية في المجتمع المحلي.

جدول(01): يمثل ضعف العلاقات المشتركة بين أفراد المجتمع المحلي.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
01	هل ضعف العلاقات المشتركة بين أفراد المجتمع المحلي يكبح سيرورة التنمية.	30	%75	10	%25

العبارة 01: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ما يقارب 75% أجابوا بنعم بنما نجد نسبة 25% أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة الغالبة أن ضعف العلاقات وقلة التفاعل بين الأفراد المجتمع يؤثر سلبا على سيرورة التنمية وذالك لان التنمية مسؤولية الجميع ويتطلب نجاحها الوحدة ولانسجام.

جدول(02): يمثل ضعف تنمية طاقات الفرد.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
02	هل أن ضعف تنمية طاقات الفرد له دور على التنمية.	25	%63	15	%37

العبارة 02: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة 63% أجابوا بـ نعم بينما نجد نسبة 37% أجابوا بـ لا.

مفسر النسبة العالية أن الضعف في تنمية طاقات الفرد له أثر سلبي على التنمية المحلية لان من طاقة فردية يمكننا أن نبنى طاقة اجتماعية يمكنها تحقيق هذه الأخيرة بركائز وأسس متينة.

جدول(03): يمثل تغير في البناء الاجتماعي.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
03	هل تغير في البناء الاجتماعي ينعكس سلبا عن وتيرة التنمية.	7	%18	33	%82

العبارة 03: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ما يقارب نسبة _82% أجابوا بـ نعم بينما نجد نسبة 18 % أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن التغير في البناء الاجتماعي ينعكس سلبا على التنمية ويؤخرها وذالك لان التغيرات في البنى الاجتماعية تذهب تعصف ما قام سلف المجتمع بتحقيقه من تنمية.

جدول(04): الموروث الثقافي للمجتمع.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
04	هل الموروث الثقافي للمجتمع له علاقة بالتنمية المحلية.	18	%45	22	%55

العبارة 04: من خلا الجدول أعلاه ما يقارب نسبة 45% أجابوا بـ نعم بينما نسبة 55 % أجابوا بـ لا.

نفسر أن النسبة العالية بأن الموروث الثقافي له علاقة بالتنمية الاجتماعية وهذا أن الموروث فهو عبارة عن مبدأ أو محطة انطلاق لهذه العملية التي لها علاقة تكاملية مع الموروث.

جدول(05): يمثل عدم المبالات من الأفراد بالتنمية.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
05	هل هناك عدم المبالات من الأفراد بالتنمية في المجتمع.	21	%53	19	%47

العبارة 05: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 53% أجابوا بـ نعم بينما نسبة 47% أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن عدم موبالات الفرد بالتنمية يؤثر سلبا على تقدمها لان لإهمال والتساهل منتشر بين أفراد المجتمع وبالتالي هذه الفئة المعتبر التي في ضنها عن شمولهم هذه العملية تؤثر على التنمية لاجتماعية.

جدول(06): يمثل التمسك بالقديم والخوف من التجديد.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
06	هل التمسك بالقديم والخوف من التجديد ينعكس عن التنمية المحلية اجتماعيا.	25	%63	15	%37

العبارة 06: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 63% أجابوا بـ نعم بينما نجد نسبة 37؛% أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن الخوف من التجديد له أثر سلبي على التنمية المحلية لان جهل التنبؤ بالمستقبل وعياب الفرضيات يجعل المجتمع متمسك بالمألوف والخوف من القادم.

جدول(07): يمثل دخول ثقافات أخرى أجنبية للمجتمع المحلي.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
07	هل دخول ثقافات أخرى أجنبية للمجتمع المحلي لها دور سلبي في عملية التنمية الاجتماعية.	29	%73	11	%27

العبارة 07: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 27% أجابوا بنعم بينما نجد نسبة73% أجابوا بـ لا.

نفسر أن النسبة العالية أن دخول ثقافات أخرى أجنبية للمجتمع تكبح عملية التنمية الاجتماعية وذالك لان الثقافات الدخيلة والأجنبية لا تتماشى مع طبيعة الفرد ومنه يوقع تصادم للثقافات وهذا ما لا يخدم التنمية لاجتماعية.

مناقشة الفرضية الثانية:

- التسلط السياسي وعدم الحرية السياسية وضعف القدرة على اتخاذ القرار يمس بوتيرة التنمية في المجتمع المحلي

جدول(08): يمثل قلة الكفاءة السياسية لإدارة التنمية.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
01	هل قلة الكفاءة السياسية لإدارة التنمية له دور في عملية التنمية.	30	%75	10	%25

العبارة 01: من خلال الجدول نلاحظ أنه ما يقارب 75% أجابوا بـ نعم بينما نجد نسبة 25%أجابوا بـ لا.

نفسر هذه النسبة العالية أن قلة الكفاءات السياسية المؤهلة و الماهرة لإدارة التنمية لها أثر سلبي على التنمية السياسية فهذه الأخيرة تحتاج إلى الحنكة حتى تعم وتشمل الجميع.

جدول(09): يمثل عدم دراسة المخططات التنموية السياسية.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
02	هل عدم دراسة المخططات التنموية السياسية له دور في وتيرة التنمية.	30	%75	10	%25

العبارة 02: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ما يقارب 75%أجابوا بـ نعم بينما نجد نسبة 25%أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن مخططات التنمية السياسية أغلبها فاشلة وغير مطبقة على الساحة السياسية وعدم تطبيقها كما خطط لها وذالك لتلاعب بعض المسؤولين وبالتالي لها أثر سلبي على تقدمها .

جدول(10): يمثل غياب حس المسؤولية لدى بعض الساسة.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
03	هل غياب حس المسؤولية لدى بعض الساسة ينعكس على التنمية السياسية.	22	%55	18	%45

العبارة 03: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 55 %أجابوا بـ نعم بينما 45% أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن لا مبالات بعض المسؤولين بنجاح التنمية من عدمها في ضن بعض المسؤولين أن عملية التنمية لا تشملهم وهذا يؤثر ويكبح عملية التنمية السياسية.

جدول(11): يمثل الهوة بين المجتمع والإدارة.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
04	هل الهوة بين المجتمع والإدارة له علاقة بالتنمية السياسية.	28	%70	12	%30

العبارة 04: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 70 % أجابوا بنعم بينما 30%أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن الفراغ الكبير بين المجتمع والإدارة له علاقة سلبية على نجاح التنمية السياسية وراجع ذلك إلى جهل بعض أفرد المجتمع وخوفهم من السياسة .

جدول(12): يمثل مخططات التنمية السياسية وطبيعة أفراد المجتمع.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
05	هل مخططات التنمية السياسية وطبيعة أفراد المجتمع يتوافقا.	05	%12	35	%88

العبارة 05: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 12%أجابوا بـ نعم بينما 88% أجابوا بـ لا

نفسر النسبة العالية أن اختلاف مخططات التنمية السياسية وطبيعة أفراد المجتمع لا يتوافقان بحكم مجتمع يطغى عليه العرف وبالتالي لا تتماشى مع التنمية السياسية

جدول(13): يمثل جهل بعض أفراد المجتمع المحلي بحقوقه السياسية.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
06	هل جهل بعض أفراد المجتمع المحلي بحقوقه السياسية له دور في التنمية.	38	%95	02	%05

العبار06: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 95%أجابوا بـ نعم بينما نجد 05% أجابوا بـ لا

نفسر النسبة العالية أن عدم اطلاع أفراد المجتمع على الامتيازات السياسية والاجتماعية التي تشمل طبقات المجتمع ككل وجهله للحقوق السياسية لها أثر سلبي على هذا الأخير.

جدول(14): يمثل دكتاتورية وتسلط المسؤولين السياسين.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
07	هل دكتاتورية وتسلط المسؤولين السياسين ينعكس على وتيرة التنمية.	35	%88	05	%12

العبارة 07: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 88% أجابوا بـ نعم بينما نجد 12%أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن التسلط السياسي وعدم إتباع منهج السياسة المقنن وعدم إتباع الخطوات المبرمجة والمسطرة قانونيا وإتباع سبل أخرى لا تخدم التنمية السياسية وبالتالي تعود على هذا الأخير بالسلب .

مناقشة الفرضية الثالثة:

- **عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي للدولة له تأثير على تنمية المجتمع المحلي**

جدول(15): يمثل قلة المشاريع الاستثمارية.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
01	هل قلة المشاريع الاستثمارية له دور على سيرورة التنمية الاقتصادية.	28	%70	12	%30

العبارة 01: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ما يقارب 70%أجابوا بـ نعم بينما 30 %أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن قلة المشاريع الاستثمارية له دور سلبي على التنمية الاقتصادية حيث ينتج عن هذا ركود النشاط الاقتصادي وهذا يؤثر على سيرورة التنمية.

جدول(16): يمثل ضعف الدخل القومي للبلد.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
02	هل ضعف الدخل القومي للبلد له دور على التنمية.	21	%53	19	%47

العبارة 02: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أمن ما يقارب 53% أجابوا بـ نعم بينما نجد نسبة 47% أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن الضعف الدخل القومي للبلد يكبح التنمية الاقتصادية حيث يؤثر هذا على شح تمويل بعض القطاعات المحلية التي بدورها تؤثر على المجتمع المحلي.

جدول(17): يمثل قلة تعدد قطاعات المداخيل للمجتمع المحلي.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
03	هل قلة تعدد قطاعات المداخيل للمجتمع المحلي له أثر على التنمية الاقتصادية.	25	%63	15	%37

العبارة 03: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أمن مايقارب63% أجابوا بـ بنعم بينما نجد نسبة 37% أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن تعدد قطاعات المداخيل للمجتمع المحلي يزيد من انتعاش اقتصاد البلد الذي يؤثر من خلاله بالإيجاب على التنمية الاقتصادية المحلية.

جدول(18): يمثل عدم المساواة في تموين بعض القطاعات.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
04	هل عدم المساواة في تموين بعض لقطاعات له أثر على وتيرة التنمية الاقتصادية.	30	%75	10	%25

العبارة 04: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أمن ما يقارب 75% أجابوا بـ نعم بينما نجد نسبة 25% أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن عدم المساواة في تمويل المشاريع يؤثر على التنمية الاقتصادية وذلك لاختلاف بعض ميزانيات القطاعات كل حسب الحاجة والمتطلبات.

جدول(19): يمثل عدم حنكة الخبراء الاقتصاديين.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
05	هل عدم حنكة الخبراء الاقتصاديين له دور سلبي على التنمية الاقتصادية.	25	%63	15	%37

العبارة 05: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أمن ما يقارب 63% أجابوا بـ نعم بينما نجد نسبة 37% أجابوا بـ لا.

نفسر أن هذه النسبة العالية أن لحنكة ومهارات الخبراء الاقتصاديين المحليين دور ايجابي على التنمية الاقتصادية وذلك بوضع خطط إستراتيجية تمنع الانهيار الاقتصادي المحلي.

جدول(20): يمثل النمو الديمغرافي.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
06	هل النمو الديمغرافي يكبح عملية التنمية.	13	%33	27	%67

العبارة 06: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أمن ما يقارب 33% أجابوا بـ نعم بينما نجد نسبة 67% أجابوا بـ لا.

نفسر النسبة العالية أن النمو الديموغرافي لا يكبح عملية التنمية بل يساهم في إنجاح التنمية في استثمار العنصر البشري وخلق منه قوة اقتصادية هائلة .

جدول(21): يمثل ضعف الدخل الفردي للشخص.

الرقم	العبارة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
07	هل ضعف الدخل الفردي للشخص له أثر على التنمية الاقتصادية.	16	%40	24	%60

العبارة07: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أمن ما يقارب 60% أجابوا بـ نعم بينما نجد نسبة 40% أجابوا بـ لا.

نفسر أن النسبة العالية أن ضعف الدخل الفردي للشخص له أثر سلبي على التنمية الاقتصادية المحلية وذلك من خلال حرمان فئة معينة من التفاعلات الاقتصادية المحلية .

تحليل الفرضيات :

تحليل الفرضية الأولى:

توارٍ الموروث الاجتماعي والثقافي له دور في عدم نجاح التنمية في المجتمع المحلي.

جدول (22) : إحصائية المحور الأول.

الفرضية الأولى	نعم%	لا %
توارٍ الموروث الاجتماعي والثقافي له دور في عدم نجاح التنمية في المجتمع المحلي.	%56	%44

من خلال النتائج المتوصل إليها ، وما أثبتته الدراسة أن التنمية الاجتماعية هي عملية تشمل وتمس أفراد المجتمع ككل من شباب، وكهول، وشيوخ، ويتطلب نجاحها .

الالتفاف والوحدة بين أفراد المجتمع المحلى وتشير الدراسة أن عدم وعي أفراد المجتمع بأهمية التنمية يهدد كاهل هذه الأخيرة ،كذلك هشاشة وضعف العلاقات المشتركة، بين الأفراد يؤدى إلى انهيار ونجاح التنمية الاجتماعية وأن ماطرأ على المجتمع من تغيرات في البنى الاجتماعية، له دور مباشر على التنمية حيث يؤدى هذى إلى تلاشى الموروث الثقافي والاجتماعي من عادات، وتقاليد التي هي في الحقيقة مبدأ ومحطة لعملية التنمية وأن ماشهده المجتمع المحلى من تصادم للثقافات الأجنبية وهذا نتيجة دخول وسائل التواصل لاجتماعي أدى هذا الأخير إلى تأثر بعض أو شريحة من المجتمع بثقافات أخرى دخيلة لا تتماشى مع عاداتنا وتقاليدنا ولا حتى برامج التنمية الاجتماعية المخطط والمسطر لها.

وهذا نتج عنه تخلينا عن الموروث وتأثرنا بثقافات دخيلة أخرى بالإضافة إلى طبيعة الفرد التي تغلب عليها لإهمال ولا مبالات كلها أسباب تكبح وتعيق التنمية لاجتماعية بالمجتمع المحلى.

تحليل الفرضية الثانية :

- التسلط السياسي وعدم الحرية السياسية وضعف القدرة على اتخاذ القرار يمس بوتيرة التنمية في المجتمع المحلي .

جدول (23) : إحصائية المحور الثاني.

الفرضية الثانية	نعم%	لا %
التسلط السياسي وعدم الحرية السياسية وضعف القدرة على اتخاذ القرار يمس بوتيرة التنمية في المجتمع المحلي .	**%66**	**%34**

من خلال النتائج المتوصل إليها، وما أثبتته الدراسة أن ضعف التنمية السياسية تشكل أزمة في المجتمع حيث نواجه ندرة الكفاءات والمؤهلات لإدارة هذه الأخيرة وهذا جراء الهجرة سواء أجنبية أو محلية حيث ينتج عن هذا العديد من المشاكل والمعيقات التى تؤرق المجتمع المحلى ككل منها، الخطط التنموية والسياسية الغير مدروسة التي يكون مآلها المجهول كون أن الخطة هي السبيل الوحيد لإتباع هذه التنمية التي تحتاج إلى الليونة والدقة فالتنمية السياسة تحتاج جهود الحكومات والدول حيث، أشارت الدراسة إلى غياب حس المسؤولية لدى بعض الساسة، يؤدى بالتنمية السياسية إلى الهلاك هذا من جهة ،أما من جهة المجتمع فهو بدوره مساهم في هذه العوائق حيث عدم اندماجه في العمل السياسي يؤثر على عملية التنمية.

حيث نتج عن هذا فرغ وهوة بين الفرد والادراة وكان الفرد يعاني من الرهب السياسي، ناهيك عن الدكتاتورية السياسية لدى بعض المسؤولين ،التى تؤثر سلبا على عملية التنمية وهذا راجع إلى هشاشة قطاع القضاء الذي بدوره يكبح كل هذه التجاوزات فالتنمية السياسة تحتاج إلى شفافية وصدق المسؤولين لإنجاحها وبدوره المجتمع المحلى لاندماج في السياسة وفرض وجوده وذالك عن طريق معرفة حقوقه السياسية.

تحليل الفرضية الثالثة :

- عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي للدولة له تأثير على تنمية المجتمع المحلي.

جدول (24): إحصائية المحور الثالث.

الفرضية الثالثة	نعم%	لا %
عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي للدولة له تأثير على تنمية المجتمع المحلي .	%57	43%

من خلال النتائج المتوصل إليها وما أثبتته الدراسة أن للتنمية الاقتصادية معوقات ترجع سلبا على المجتمع المحلي ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة وهو أن قلة المشاريع الاستثمارية احدى هذه العوائق التي باتت حاجز أمام التنمية ،وهذا نتيجة سياسة اقتصادية غير عادلة بالإضافة إلى افتقاد حنكة خبراء اقتصاديين لوضع برامج وخطط اقتصادية هادفة تنعش الاقتصاد المحلي، والوطني بصفة عامة وترجع أيضا المشاكل لاقتصادية أخرى كقلة تعدد قطاعات المداخيل المحصورة في الزراعة، ونسبة طفيفة فى التجارة ،وكما يؤثر أيضا الدخل القومي للبلاد على المنظومة الاقتصادية المحلية ناهيك عن النمو الديمغرافي السريع، الذي يشهده المجتمع المحلى الذي بات يضعف كاهل الخزينة العمومية ويرجع هذا السبب إلى عدم تناسب النمو الاقتصادي مع النمو الديمغرافى، كل هذه المعوقات لها اثر سلبي على التنمية الاقتصادية في المجتمع المحلى.

تحليل الفرضية العامة

- المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لها اثر على ضعف تنمية المجتمع المحلي.

جدول (25) : إحصائية الفرضية العامة.

الفرضية العامة	نعم%	لا %
هل المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لها اثر على ضعف تنمية المجتمع المحلي ؟	%60	40%

من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها يتضح لنا تحقيق الفرضية العامة وهو أن المعوقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، لها دور في عدم نجاح التنمية في المجتمع المحلي، وتتمثل المعوقات الاجتماعية في ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع مما ينتج عنه تلاشى وحدة المجتمع، وكذلك هشاشة الموروثات الثقافية التي تطبع لكل ثقافة أخرى دخيلة بالإضافة إلى طبيعة تركيبة المجتمع التي يطبع عليها طابع الخوصصة وكأن التنمية تشمل أفراد معنين فقط ناهيك عن المعوقات السياسية التي تقف في التنمية حيث نرى من خلال الدراسة أن ضعف هيكلة قطاع السياسة مساهم بشكل كبير في فشل التنمية كغياب حس المسؤولية لدى بعض الساسة يتبع هذا قلة الكفاءات السياسة المؤهلة لإدارة التنمية السياسية وغياب روح الديمقراطية التي هي بمثابت العماد لهذه التنمية أما من ناحية المعوقات الاقتصادية وهى حصر المداخيل والاعتماد على قطاع الفلاحة الذي يشكل نسبة عالية من المداخيل ويعود هذا العائق الى افتقار المجتمع المحلى خطط وبرامج اقتصادية محكمة ومدروسة تضمن نمو الدخل القومي الذي يؤثر بالإيجاب على أفراد المجتمع المحلى كزيادة الدخل الفرد والقضاء على التهميش وتشجيع الفرد على التنمية لاقتصادية.

توصيات واقتراحات:

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج بعد القيام بالدراسة الميدانية اتضح إلينا أن التنمية الاجتماعية سلسلة من العمليات الاجتماعية ولإدارية إن صح التعبير المخطط لها مسبقا التي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانيات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل وتحفيز جهود الجميع شعبا، وحكومة كما إن التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلى تواجه العديد من المعوقات التي باتت تبحث عن حلول جذرية .

- ✓ التغير في البنية الاجتماعية وهو ما يجب أن يطرأ على المنضمات لاجتماعية الحديثة النشأة وأدوارها من تغييرات جذرية حتى تكون مختلفة تماما عن المنضمات القائمة من قبل في البيئة المجتمعية نفسها ويساهم هذا التغير بأحداث تحولات ملحوظة في كل من النظم والظواهر المنتشرة في مجتمع ما .
- ✓ تنمية طاقات الفرد المبذولة أخذها بعين الاعتبار وهو ما تسعى إليه السياسة الإنمائية في ضل أحداث نقلات نوعية من الوضع الحالي المتمثل بالتخلف الذي يعيشه مجتمع ما وقيادته نحو التطور والتقدم وخلق حالة النمو الذاتي من خلال لاستغلال الأمثل للوسائل المتوفرة لتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية السياسية.
- ✓ رفع مستوى التعليم ولارتقاء بالأوضاع لاجتماعية للأفراد ومد يد العون لهم في المشاكل التي تواجههم .
- ✓ توطيد اسمى المعانى والقيم وغرسها فى نفوس لافراد.

التنمية السياسية عن مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الدول في تطوير سياستها الداخلية والمخارجية ،حيث تنعكس هذه السياسية على واقع المجتمعات المحلية التي باتت تبحث عن التنمية السياسية ، ولا يمكن حدوث هذا إلا عن طريق خطط يضعها الساسة وهذا بعد دراسة المجتمع المحلي الذي تواجهه العديد من المعوقات التي تبحث عن حلول.

- ✓ محاولة بناء كفاءات سياسية لادراة هذه التنمية حيث يرافق هذا خطط واستراتيجيات علمية تناسب طبيعة المجتمع المحلى الذي من خلاله تقوم الدولة ووضع ادارة متينة لإداراتها.

- ✓ تعزيز دور الديمقراطية فى المجتمع المحلى الذي هو جزء من الدولة مما يؤدى إلى دعم دورها في اتخاذ القرار حيث أن للديمقراطية كتداول السلطة والتشاور دور كبير في إنجاح عملية التنمية السياسية بالمجتمع المحلى .
- ✓ الحرص على تجاوز عقبات التنمية السياسية من خلال تحليل لاستراتيجيات المتنبع والوقوف عن النتائج المترتبة عليها، وذالك لكسب الخبرة في هذا المجال في محالة إلى تخطى كل العقبات التي تقف هاجس في وجه التنمية السياسية.
- ✓ رفع الوعي السياسي للجماهير ودفعها للمشاركة في اتخاذ القرار شكلا من أشكال التنمية السياسية مع قدرة الدولة على التواصل مع الشعب وهذا مؤشر للنضج السياسي لتحقيق اهداف تنموية سياسية .
- ✓ ترسيخ فكرة أن التنمية السياسية حق للجميع وليس محصور القرار بين أيدى الساسة وهذا مايبعث بالتنمية السياسية إلى التقدم في حين أن المجتمع المحلى يندمج في الصرح السياسي الذي كان يضنه محصور بين أيدى صناع القرار.

من خلال ما توصلنا إليه وما أثبتته الدراسة سواء من الجانب الميداني والنظرى فان التنمية الاقتصادية هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة بهدف تحسينها مثل الانتقال من حالة لاقتصاد الزراعي إلى الصناعي فهي تهدف إلى نمو تعزيز اقتصاد الدولة ما يؤثر ايجابيا على التنمية لاقتصادية بالمجتمع المحلى .

- ✓ تلبية حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع المحلي كزيادة الدخل الفردي للشخص
- ✓ أن تضمن عملية التنمية الاقتصادية تحقيق نموا متواصلا ومستمرا من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.
- ✓ أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة .
- ✓ أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة للمجتمع.

- ✓ تشجيع الاستثمارات بصورة مباشرة وذالك لزيادة الدخل القومي المحلى الذي يؤثر بالإيجاب على التنمية لاقتصادية كتدني مستوى البطالة والقضاء على كل أشكال المعيقات.
- ✓ تشجيع قطاعات أخرى دون قطاع الفلاحة كتشجيع قطاع الصناعة والتجارة حيث ينتج عن هذا اختلاف المداخيل ونمو لاقتصاد وانتعاشه.

قائمة المصادر والمراجع:

1–أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي " الاتجاهات المعاصرة–الاستراتيجيات– نماذج ممارسة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000 .

2–بن مرسلي أحمد (2005) مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال ، ط 2الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

3–سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

4–كتاب "الإسلام والحركة النقابية – جمال البنا، الطبعة الثالثة، ص 44– دار الفكر الإسلامي

5–مجلة تنمية الموارد البشرية –المجلد07/العدد الثاني –ديسمبر 2016

6–محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي ليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001 .

7–محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

8–منال طلعت محمود،التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

9–أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي " الاتجاهات المعاصرة–الاستارتيجيات–. نماذج ممارسة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.

10– حسين حسن سليمان وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة ، والمؤسسة والمجتمع، المؤسسة الجامعية للد ا رسات والنشر والتوزيع، ط1، 2005 ، لبنان.

11– حسن إبراهيم بلوط،المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، دار النهضة ، العربية، ط 1، 2005 ،بيروت.

12– عبد الرحيم تمام أبو كريشة، د ا رسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية،2003 .

13– عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الج ا زئرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

14– صالح بن نوار، فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، منشو ا رت مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منثوري، قسنطينة، 2006.

15– ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي، دارالصفاء للطباعة والنشر، عمان،1999 .

16– 50-André Akoun et Pierre Ansart : Dictionnaire de sociologie, edition Robert/Seuil,Paris,1999.

17– Christion Brodhay et Florent Breuil : Dictionnaire du eveloppement durable, édition Afnour,Paris,2004

18– عبد القادر خريبش، التحليل الإست ا رتيجي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد6 جوان 2006 ، جامعة باتنة.

19– علي غربي: معالم اقتصادية بارزة في التنمية المفقودة بالج ا زئر، مجلة التواصل،عدد 6 جوان 2000 ، منشو ا رت جامعة باجي مختار، عنابة.

20– VOTH ED an evaluation of comminy development programs in illenois ; social forces; vol.53N4 USA. JUIN.1975.P.P¨635-646

قائمة الملاحق

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

معوقات التنمية في المجتمع المحلي

دراسة ميدانية حول حي سيدي مستور –الوادي

في اطار اعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس LMD في تخصص علم الاجتماع الحضري يسعدني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان المتعلق بموضوع معوقات التنمية في المجتمع المحلي (سيدي مستور) لذا نرجوا منكم ملء هذه الاستمارة بدقة وعناية بوضع إشارة X في المكان المناسب.

الموسم الجامعي: 2018_2019

الرقم	البند	نعم	لا
1	هل ضعف العلاقات المشتركة بين افراد المجتمع المحلى يكبح سيرورة التنمية؟		
2	هل التغيرات فى البناء لاجتماعى له اثر على التنمية؟		
3	هل ترى ان ضعف تنمية طاقات الفرد والمجتمع له دور على التنمية؟		

4	هل ترى ان الموروث الثقافى للمجتمع له علاقة بالتنمية المحلية؟		
5	هل ترى ان هناك عدم مبالات من افراد المجتمع المحلى بالتنمية؟		
6	هل التمسك بالقديم والخوف من التجديد ينعكس على التنمية لاجتماعية؟		
7	هل ترى ان دخول ثقافات اخرى اجنبية للمجتمع المحلى له دور فى عملية التنمية؟		
8	هل ترى ان قلة المشاريع لاستثمارية له دور على سيرورة التنمية؟		
9	هل ترى ان ضعف الدخل القومى للبلد له دور على التنمية؟		
10	هل ترى ان ضعف الدخل القومى للبلد له دور على التنمية؟		
11	هل ترى ان عدم المساوات فى تمويل بعض القطاعات له اثر على وتيرة التنمية؟		
12	هل ترى ان ضعف الدخل الفردى للشخص له اثر على التنم؟		
13	هل ترى ان النمو الديمغرافى يكبح تقدم التنمية؟		
14	هل ترى ان عدم حنكة الخبراء ولاقتصاديين فى ادارة لاقتصاد له دور فى التنمية؟		
15	هل قلة الكفاءات السياسية لادارة التنمية له دور في عملية التنمية السياسية ؟		
16	هل عدم دراسة المخططات التنموية السياسية له دور في وتيرة التنمية ؟		

17	هل غياب حس المسؤولية لدى بعض الساسة ينعكس على التنمية السياسية ؟		
18	هل الهوة بين المجتمع والادارةله علاقة بالتنمية السياسية؟		
19	هل مخططات التنمية السياسية وطبيعة أفراد المجتمع يتوافقان؟		
20	هل جهل بعض أفراد المجتمع المحلي بحقوقه السياسية له دور في التنمية ؟		
21	هل ديكتاتورية وتسلط المسؤولين السياسين ينعكس عن وتيرة التنمية ؟		